الأثار الاقتصادية للفساد الإدارى



الاستاذ الدكتور
أحمد مصطفى محمد معبد
كلية الحقوق. جامعة بنها

دار الفكر الجامعى
أمام كلية الحقوق - الاسكندرية
ت : ٤٨٤٣١٣٢

ادارى

الأثار الاقتصادية للفساد الإدارى

الاستاذ الدكتور

أحمد مصطفى محمد معبد

كلية الحقوق- جامعة بنها

2012

دار الفكر الجامعى

٣٠ ش سوتير- الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٣٢

إسم الكتاب : الأثار الأقتصادية للفساد الإدارى
المؤلف : الأستاذ الدكتور أحمد مصطفى محمد معبد
الناشر : دار الفكر الجامعى
٣٠ شارع سوتير ـ الإسكندرية ـ ت : ٤٨٤٣١٣٢ (٠٣)
E.Mail : Magdy_Kozman2010@yahoo.com

الطبعة : الأولى
سنة الطبع : 2012
رقم الإيداع : ٢٠١١/١٧٣٣٢
ترقيم دولى : 7 - 172 -379 - 977 - 978

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهـــيد

مشكلة البحث:

من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المختلفة . مشكله الفساد الاقتصادي ، والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن إختلف حجمه وآثاره ، تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة .

والمتتبع لهذا الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان،إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية؛مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وطرق علاجه ([1])

والفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، وتتعدد أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية ([2]).

---

[1]) لمزيد من التفصيل انظر: شيرل جراى ودانيال كوفمان ، " الفساد والتنمية " مجلة التمويل الدولية - ١٩٩٨ – ص ٢٣ .

[2]) تعود ظاهرة الفساد إلى قديم الأزل ' حتى أنها عرفت وتنبأت بها الملائكة قبل خلق الإنسان ' أذ قالت لله رب العالمين : (أتجعل فيها من يفسد فيها) الأية ٣٠ من سورة البقرة

كما وجدت أشارات للفساد فى بعض الأفكار الاقتصادية القديمة ' فقد حرم افلاطون الملكية على طبقة الحكام كما حرم عليهم الزواج وتكوين عائلات لحمياتهم من الفساد ' ذلك ان إنحراف الحكام إنما يتم بدافع من غريزة حب المال أو الضعف العاطفى تجاه الأقارب ' كما نادى أدم سميث ومن خلفه الكلاسيك بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لأنها فى إعتقادهم متلفة ومفسدة ' إذاً لم تكن هذه الافكار سوى تنبؤات لما سوف يؤدى إليه نشاط الدولة حين يلتقى بالقطاع الخاص من فساد كبير .

د طارق محمود عبد السلام – التحليل الاقتصادى للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفى – دار النهضة العربية – طبعة ٢٠٠٥ ص ١٠. ولمزيد من التفصيل جارى فاتح – إصلاح الفساد

وإذا اعتبرنا أن مكونات الفساد انعكاساً لهذه البيئات عندئذ يمكن أن نستعير بعض الأسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد)([٣]).

لتوضيح المكونات الأساسية للفساد ، حيث عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية (٤) تلك الصيغة آخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه ؛ فإن نتائجه تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع ، وأن لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة ؛ فالأثار المباشرة تتمثل بالهدر ، والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها .

فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل

أم فساد الإصلاح – = مجلة مصر المعاصرة – العدد ٤٩١ يوليو ٢٠٠٨ ص ٣٣٥ .

[3]) روبرت كليتجارد ــ السيطرة على الفساد ــ ترجمة علي حسين حجاج ــ دار البشير للنشر والتوزيع ــ عمان ص٤٦.

([4]) منظمة الشفافية الدولية : هى منظمة غير حكومية مقرها برلين أنشئت فى عام ١٩٩٣ لمكافحة الفساد الدولى ، وفى أقل من أربع سنوات من هذا التاريخ أقامت المنظمة شبكة تضم أكثر من ٦٠ فرعاً وطنياً .فى كافة أنحاء العالم . جيلليان ديل – اتفاقية مكافحة الفساد فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا – منظمة الشفاقية الدولية –الموقع الالكترونى :

www.transparency.org

إلى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة ؛ وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي .

وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ؛ حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً " تصاعدياً " إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية "استغلالا" من شأنه أن يزيد تلك التدفقات.

فمبالغ التهرب الضريبي (مثلاً) إذا ما بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية فلن يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي تصب فى الموازنة العامة ،

بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ؛ إذ أن هروب مبلغ ١٨٤ مليون دولار (مثلاً) من الإنفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي 802.293 مليون دولار ، وأن جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي 2.293 مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للاستثمارات المولدة (٥).

---

[5]) منظمة الشفافية الدولية – نظام النزاهة العربى فى مواجهة الفساد – الموقع الاليكترونى
www.Icps-lebanon.org:

وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ؛ لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد (٦).

وتعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر.

وقد حظيت ظاهرة الفساد (Corruption) في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها(7).

واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحدده ، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

إذاً فقد أصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها. إضافة إلى ذلك، فإن تبني معظم الهيئات

---

[6]) روبرت كليتجارد ــ السيطرة على الفساد ــ مرجع سابق ص ١٢٢.

[7]) ياسر خالد بركات الوائلي ــ الفساد الاداري مفهومه ومظاهره وأسبابه مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد ــ مركز المستقبل للدراسات والبحوث ــ www.Mesr.net .

الدولية معالجة هذه المسألة ضمن برامج عملها ؛ قد أدى إلى تجذير وترسيخ الفكرة عالمياً. وضمن هذا الإطار تم لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية ، توقيع معاهدة تُعنى بمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣م... وتمثل هذه الاتفاقية آلية دولية لرعاية التعاون الأمني على النهوض بهذه المهمة

ويؤكد الكثير من الباحثين المتخصصين في شؤون الفساد ، أن الفساد الأكثر ضراوةً في مختلف الدول هو ما يسمى بـ (الفساد الكبير) Grand Corruption أو (اقتناص الدولة) State Capture وهو ذلك الفساد الذي يصيب المستويات والأجهزة العليا في الدول، مع تسخير النخب لخدمة أهداف تلك الأجهزة والشخصيات النافذة، وقد يترتب على استشراء الفساد في بعض الدول إلى (تدويل) عملية مكافحة الفساد وبرامج الإصلاح، عبر تدخلات هيئات دولية أو التدويل الإعلامي لبعض قضايا الفساد؛ أي الوصول إلى حالة (انكشاف المستور من الفساد) ! (٨)

ولعلنا لا نذهب بعيداً عن الصواب حين نشير إلى أن (معضلة الفساد) في عالمنا العربي من أكبر العوامل التي أدت بعالمنا العربي إلى هذه الحالة المزرية والمخيفة، مما بات من المحتم علينا أن نوجد منهجية جديدة تتعامل مع الفساد في عالمنا العربي والإسلامي (ككيمياء) ، لها عناصرها وأخلاطها وتفاعلاتها وأبخرتها ونواتجها ، بحيث نتمكن من التعرف على العناصر الفعالة في معادلة الفساد بغية امتلاك القدرة على التأثير في النواتج من خلال التحكم أو التغيير في تلك العناصر أو خلخلة

8) Ie-Ackerman, Susan. 1978. Corruption: A Study in Political Economy. New York: Academic Press.p120.

مقاديرها أو تأخير صب بعض موادها وما إلى ذلك؛ مما يفوّت على المفسدين تحصيل النتيجة التي يرومونها، أو يعكرها عليهم أو يزيد من تكاليفها أو مخاطرها على أقل تقدير! (٩)

وتتضح مشكلة البحث في ان (فقه الفساد) أضحى علماً يجب على كافة المشتغلين بقضايا الإصلاح - بمختلف أطيافهم الفكرية - أن يطوروه بمناهجه ومفاهيمه ومبادئه وإجراءاته ، فالمجتمعات العربية تجر إلى فضاءات من الفساد متمددة ومتجددة .

وهذا يعني أن الفساد قد يتحول في نقطة زمنية معينة إلى (بركان) هائج، تتدفق نيرانه لتحرق الجميع؛ وهذا ما يجب على المفكرين إيقافه ؛ فالتفكير الثوري والعنف لم يجرا علينا سوى المصائب والنكبات التي لا حصر لعواقبها السيئة.

ولا شك في أن تحليل (فقه الفساد) يمكن أن يفكك بنية الفساد إلى عواملها الأولية ويتفحص بواعثها الكبرى، ويتعامل معها كظاهرة اجتماعية تخضع للملاحظة والدرس والتحليل.

ومما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق أن الفساد في عالمنا العربي والإسلامي قد تحول إلى (نظام فساد مقنن) يتسم بسمتين اثنتين:

١- قدرته الفائقة على توليد عوامل استمراره ونموه تلقائياً.

٢- قدرته الفائقة على حماية ذاته من عوامل إفساده (مشاريع الإصلاح!).

---

[9]) لمزيد من التفصيل : Harry S, and Jakob, D.H 2006. "The Determinants of Corruption, A Literature Survey and New Evidence " EPCS Conference. Turku. Finland. 20-23 April :2-6.

إذن هو نظام يولّد ذاته تلقائياً ويحميها من دون تدخل، وهذا أسوأ أنواع الفساد وأخطرها وأكثرها تمرداً على المعالجات أو الإجراءات التقليدية، فهو لا يحتاج إلى مجابهة اعتيادية بل إلى تفكيك ذكي!

ونظام الفساد ذاك يحتاج إلى أن نتغلغل داخل أحشائه ، ونعاين عناصره ونستوعب متغيراته ، ونتفحص أسلاكه الداخلية ونتفهم كيف يعمل ، وكيف تنتقل شحناته وذبذباته، وهذا أمر عسير للغاية ، ويحتاج إلى جهود بحثية متواصلة في إطار (فقه الفساد) الذي يمكن أن نراكم فيه خبراتنا وتجاربنا ونتائجنا ؛ الأمر الذي يمنحنا القدرة على (تفكيك سلمي) للفساد بما لا يصدّع أو يهتك الأنسجة الوطنية والقومية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الإفادة من الأدبيات والتجارب والمشاريع الخاصة بالفساد في الدول المشابهة ، والتي ربما يكون من أهمها ملفات الفساد الشائكة في أمريكا اللاتينية ؛ فثمة تشابهات وتقاطعات كثيرة فيما بينها.

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث فى تحوّل الفساد Corruption من ظـاهرة Phenomenaإلى نظام وطريقة للحياة في كثير من الدول النامية، وكان من الطبيعي أن يكون لإنتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثاراً وتداعيات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الدول النامية (Developing countries) .

كما أن معرفة هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على اقتصادات تلـك الدول يخلق وعياً لدى شعوب الدول النامية ويحفز القوى المختلفـة فـي المجتمع ، من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات ونقابات، على محاربة هذه الظاهرة ومحاصرتها ومعاقبة رموزها (١٠).

وتتفاوت التقديرات بشأن كلفة الفساد وآثاره على التنمية، فقد قـدر البنك الدولي (World Bank) والأمم المتحدة (United Nations) قيمة ما يتدفق من العائدات غير المشروعة من الفساد والجريمة والتهرب مـن الضرائب، عبر الحدود سنوياً، بما بين تريليون (١ إلى يمينه ١٢ صفراً) دولار و ١,٦ تريليون دولار، وهو ما يعادل بين ٣ إلى ٥ % من حجـم الاقتصاد العالمي(١١).

[10]) لقد وجد أن مزيدا من الفساد يؤدى إلى نقص فى مستوى التنمية الاقتصادية ، فالدول التـى يكثر بها الفساد يقل بها الاستثمارات الاجنبية وبالتالى يؤدى ذلك إلى تـدهور مـستوى التنميـة الاقتصادية . لمزيد من التفصيل انظر Mauro, Paolo. 1995 . "Corruption and Growth" , Quarterly Journal of Economics . 110 (3): 681-712 .

[11] (World Bank, 1997 a, Helping Countries Combal Corruption: The Role of the World Bank, Washington Dc, : the World Bank.

وذكرت منظمة الشفافية الدولية (International Transparency) المعنية بمراقبة ممارسات الفساد والحث على مكافحته وتطويقه، في تقريرها عن الفساد العالمي لعام ٢٠٠٥، أن الفساد المنهجي في قطاع المشتريات العمومية يزيد تكاليف الدولة بقيمة ٢٠ أو ٢٥ % ويقلل من نوعية البضائع والخدمات المستحصل عليها (١٢).

وقدر الاتحاد الإفريقي في تقرير صادر عنه عام ٢٠٠٢، حجم خسائر الاقتصاد الإفريقي وحده بما يزيد على ١٤٨ مليار دولار أميركي سنوياً، أي ما يعادل ٢٥ % من حجم إجمالي الناتج القومي لدول القارة الإفريقية مجتمعة .

و بالنسبة للعالم العربي، حسب ما أشار إليه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥، فإن نحو ٣٠٠ مليار دولار تتعرض للنهب وللفساد في العالم العربي كل عام(١٣) .

---

[12]) منظمة الشفافية الدولية –الموقع الالكترونى : www.transparency.org

[13]) World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University

خطة البحث :وبعد هذا التمهيد وبيان مشكلة البحث وأهميه الموضوع سوف نتناول البحث من خلال أربعه مباحث على النحو الآتى :

المبحث الأول :مفهوم الفساد وأنواعه .

المبحث الثانى :الأسباب التى تؤدى إلى انتشار ظاهره الفساد .

المبحث الثالث :الآثار المترتبة على الفساد .

المبحث الرابع :طرق معالجة الفساد .

خاتمه : نتناول فيها أهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

مفهوم الفساد وأنواعه

يعتبر تعريف موضوع الدراسة من ضرورات البحث العلمي ، وذلك حتى تكون الأحكام مبنية على هذا التعريف والنتائج مرتبطة به ، كما يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينحصر الجدل في إطاره الموضوعي ، ولذا من المفيد قبل الخوض في التفاصيل أن يعرض البحث لتعريف الفساد لغاً واصطلاحاً وذكر أنواعه على النحو التالي :-

الفساد لغةً:

الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَلَحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطَلَ واضمحل ، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه ، فالتعريف العام لمفهوم الفساد عربياً غالبا ما يأتي بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق .

مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد ، توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد ، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان على ما هو تحت اليد(١٤) .

و يعرف معجم اوكسفورد الإنكليزي الفساد بأنه " انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة" .

---

[14]) المعجم الوجيز ص ٤٧١ .

وقد يعنى الفساد : لغوياً التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما ، وهو لفظ شامل لكافة النواحى السلبية فى الحياة ، وعندما يرتبط بالإنسان فهو يعنى إنعدام الضمير وضعف الوازع الدينى عند الشخص بما يجعل من نفسه بيئة صالحة لنمو الفساد (15).

وفى القرأن الكريم يأتي التعبير عن الفساد علـــى معـــانٍ عـــدة بحسب موقعه ، فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى : (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملـــوا لعلهـــم يرجعون) (١٦) ، أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى : (للـــذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (١٧) ، أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورســـوله ويـــسعون فـــي الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عـــذاب عظـــيم) (١٨) ، ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحـــريم الفـــساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد فـــي الآخرة (١٩).

---

[15] http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa24-10-99/namaa.asp

[16]) سورة الروم الآية41.

[17]) سورة القصص الآية83 .

[18]) سورة المائدة الآية33 .

[19]) داود عماد الشيخ – الشفافية ومراقبة الفساد – مفهوم الفساد ومعاييره – ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٤ ص١٣٦.

ومن الآيات التى ذكرت فيها كلمه الفساد أيضاً:

- **قوله تعالى :** (والله لايحب الفساد) (٢٠) .

- **وقوله تعالى :** (والله يعلم المفسد من المصلح) (٢١).

- **وقوله تعالى:**" ولاتفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها " (٢٢).

- **وقوله تعالى** :"وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون " (٢٣) .

الفساد اصطلاحاً:

لما كان الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته لذلك إختلفت التعريفات بشأنه إلى عدة إتجاهات نذكر منها :

أ) تعريف البعض له بأنه " استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (٢٤) .

ب)وهناك من يعرفه بأنه " سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص (٢٥).

ج) ويعرفه آخرون بأنه ، "سوء استخدام المنصب لغايات شخصية"(٢٦)

د) ويعرفه johnston بإساءة استخدام الأدوار"تقصيد الوظائف " العامة

---

[20]) البقرة من الآية 205 .

[21]) البقرة من الآية 220 .

[22]) الأعراف الآية 56 .

[23]) البقرة الآية 11-12 .

[24]) تقرير التنمية في العالم ،١٩٩٦م ص ١٢٤ .

[25]) مورو ، 1998م ، ص 11 .

[26]) الأموال ، 2000م ، ص 76.

أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة "Johnston ,1977 (٢٧) .

مناقشة التعريفات :

اتفقت جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد ، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية . أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف ، حيث قصرها التعريف الأول والثاني والرابع على الوظيفة العمومية فقط ، وهذا على خلاف الواقع، لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص في آن واحد معاً ، أو في كل قطاع على حده.

أما في التعريف الثالث فقد جاءت هذه الوسيلة عامة ، لإستخدام هذا التعريف مصطلح المنصب بدلاً من الوظيفة العمومية ، وذلك ليشمل استغلال المنصب في القطاعين العام والخاص على حد سواء .

وقد تميز التعريف الرابع عن غيره بالإشارة إلى الفساد الإداري والسياسي.

أما الفساد الإداري فهو كاستغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع خاصة . وأما السياسي فيتمثل في اختلاس

---

[27]) الأموال. العدد 6 سبتمبر ، 2000م ، ص 76.

(1) تقرير عن التنمية في العالم، 1996م ، ص 124.

(2) مورو،باولو. الفساد ، الأسباب والنتائج - مجلة التمويل والتنمية - مارس 1998م،ص.ص. 11 - 13.

(3) Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.

الموظفين الكبار للموارد والأموال العامة .

ولذلك يرى البعض أن التعريف المناسب للفساد الاقتصادي هو "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة فيما سواه ، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية ، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام .

كما يشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص ، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة ،أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة ونحو ذلك ، وبالتالي فإنه أقل فساداً من الأول (٢٨).

إذاً يمكن تعريف الفساد طبقا لما سبق بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، وهذا التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين و مستبعد منه رشاوي القطاع الخاص

أو هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة .

أما تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) (٢٩).

---

28) د. عبد الله بن حاسن الجابري –الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه –

29) منظمة الشفافية الدولية –الموقع الالكترونى : www.transparency.org

الموظفين الكبار للموارد والأموال العامة .

ولذلك يرى البعض أن التعريف المناسب للفساد الاقتصادي هو "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة فيما سواه ، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية ، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام .

كما يشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص ، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة ،أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة ونحو ذلك ، وبالتالي فإنه أقل فساداً من الأول (٢٨).

إذاً يمكن تعريف الفساد طبقا لما سبق بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، وهذا التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين و مستبعد منه رشاوي القطاع الخاص

أو هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة .

أما تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) (٢٩).

---

28) د. عبد الله بن حاسن الجابري –الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه –

29) منظمة الشفافية الدولية –الموقع الالكترونى : www.transparency.org

أما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) للفساد فهو(علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى الحصول على الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين أفراد ذات مصالح مشتركه) .

وفى تقريره لعام ١٩٩٩ عرفه بإنه " سوء أستخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها او يبتزها (30).

وعرفه البعض أيضا بأنه سلوك غير سوى ينطوى على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته فى مخالفة القوانين والتعليمات لتحقيق منفعه لنفسه أو لذويه من الأقارب والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة ويظهر هذا السلوك المخالف على شكل جرائم كالرشوة وسوء أستخدام المال العام .

كما ينتج عنه إهدار الموارد الاقتصادية للدولة وينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى (31) .

ومن هذه التعاريف يصبح (الفساد) علاقة وسلوك اجتماعي، يسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، فيما يمثل عند المجتمع المصلحة العامة ، لهذا يصنف المختصون في قضايا الفساد أنواعه إلى واسع وضيق:

---

[30]) د. هنان مليكه – جرائم الفساد – دار الجامعة الجديدة – طبعة ٢٠١٠ – ص١٣.

[31]) د/ حسنين المحمدى – الفساد الادارى و لغة المصالح – دار المطبوعات الجامعية – الاسكندارية – طبعة ٢٠٠٨ ص٩٣، ص١٤ .

فالفساد الواسع : ينمو من خلال الحصول على تسهيلات خدمية تتوزع على شكل معلومات، تراخيص، **أما الفساد الضيق** فهو قبض الرشوة مقابل خدمة اعتيادية بسيطة ، أي عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز (رشوة) لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة مثلاً .

كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة ؛ وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرةً (٣٢).

وهكذا نجد أن التعاريف التى تم إستعراضها لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الأول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو استبعاده من مفهوم الفساد .

الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر ، وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى .

وعلى أية حال يمكن أن نتبنى تعريفاً يتوافق مع البعد الإقتصادى لمجريات البحث ، ومن خلال هذا البعد الاقتصادي يمكن تعريف الفساد بأنه :

---

[32]) ومع تعدد التعاريف المتناولة لمفهوم الفساد، إلا أنه يمكن القول أن الإطار العام للفساد ينحصر في سوء استعمال السلطة أو الوظيفة العامة وتسخيرها لقاء مصالح ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة . د. عبد الله بن حاسن الجابري –الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه – ١ مرجع سابق ص ١٥.

ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والـــذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي ، أو سوء توزيع الموارد ، بقصد تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة .

وتختلف معانى ومفاهيم الفساد بحسب المجال الذى يستشرى فيـــه ، سواء فى المجال الإدارى أو المالى أو السياسى أو الإقتصادى أو الأخلاقى وذلك على النحو التالى :-

١ ـــ الفساد السياسي :

١-ليس هناك تعريف محدد للفساد السياسى بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم ، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص .

٢- ويتمثل بالانحراف عن النهجِ المحدد لأدبيـــات التكتـــل أو الحـــزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم ، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر؛ وذلك بالخيانة والتواطـــؤ والتغافـــل والإذعـــان والجهل والضغط ... وغيرها .

قديما تحدث ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة عن الجاه المفيد للمال ، إذ يرى أن المال تابع للجاه والسلطة ، وليس العكس كما حدث فى بعض البدان الغربية أثناء عملية التطور الرأسمالى ، وإذا كان البعض يكونون الثروات ويحققون التراكم المالى من خلال التجارة ، فقد أشار ابن خلدون إلى الأحوال الكثيرة التى تختلط فيها التجارة بالإمارة ، إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإدارى فى أعلى مراتب الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة وتكون عادة بمثابة ريع المنصب (٣٣).

ويعرف الفساد السياسي أيضاً بأنه : ذلك الفساد الذى يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة (٣٤).

ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، إلا أن العوامل المشتركة لانتشار الفساد

---

[33]) ابن خلدون هو عبد الرحمن بن خلدون ، وهو من علماء القرن الرابع عشر الميلادى ،وقد توفى فى سنة ٨٠٨ هجريه وهو مؤرخ وسياسى وفيلسوف وهو واضع علم الإجتماع ومعترف به فى كل الأوساط العالمية وله مقدمه لكتابه المسمى " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذ وى السلطان الأكبر " راجع مقدمة بن خلدون – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت طبعة ١٩٩٣ .

– لمزيد من التفصيل محمود عبد الفضيل – مفهوم الفساد ومعاييره – ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٤ ص ٨٠.

[34]) د. هنان مليكه – جرائم الفساد – مرجع سابق – ص١٨.

في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع، وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم).

وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية .

٢ ــ الفساد الإداري :

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ، ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار (٣٥) .

وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي(٣٦) .

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

[35](Gould, Jloys, Kolb, W.: dictionaryoofthe social sciences (ed), N.Y., the Free Press, 1969. P. 648 .

[36]) د/ حسنين المحمدى – الفساد الادارى و لغة المصالح – مرجع سابق ص١١ .

والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة ، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى .

٣- الفساد المالي:

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات .

ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية ([٣٧]) .

٤ ـ الفساد الأخلاقي :

والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (بالمحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة .

---

[37] (**Global Dynamic of Corruption , The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption, U.N. , CICP-3 , Vienna, October 2002, P2 .**

٥- الفساد الاقتصادي :

الفساد الاقتصادي هو "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة فيما سواه ، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية ، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام .

كما يشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص ، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبُعد الأول عن الرقابة وأمنه منها ، بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة ،أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة ونحو ذلك ؛ وبالتالي فإنه أقل فساداً من الأول

ويمكن تصنيف الفساد الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :-

1) عرضي (فردي) . 2) مؤسسي . 3) منتظم.

فقد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين ، أو مؤقتاً وليس منتظماً (٣٨) .

وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

---

[38]) طواهر محمد التهامى – تأثير الفساد الإقتصادى على النشاط التنموى فى البلاد النامية – المؤتمر العلمي السادس حول الحكم الراشد ودوره فى التنمية المستديمة – الجمعية الوطنية للاقتصاديين = =الجزائريين ص١٢ – الجزائر ٢٠٠٦.

ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها ، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات .

وفي أحيان أخرى قد يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته ، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد و على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وفى هذه الحاله يصبح له ملامح تميزه عن غيره نذكر منها :-

أ) أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينه.

ب) يميل إلى أن يكون احتكارياً.

ج) أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

وخلاصة القول أن للفساد أشكال كثيرة ، فقد يكون فردياً أو مؤسسياً أو منتظماً ، وقد يكون الفساد مؤقتاً أوفي مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره ، وأن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملاً ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع .

ونخلص ايضا إلى أن الفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين ، إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة تتغير بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم .

كما أنه يستشرى فى اتساق السلطة والأحزاب الحكومية والتنظيمات الإدارية ، كما أنه يرتبط بالتغيرات التى تحدث فى بناء القوى السياسية والإجتماعية والإدارية (39).

---

39) Senturia, J.J. : Political corruption in E.R.A . Seligman (ed), Encyclopadia of the social Sciences, N.Y., The Macmilan Co., 1931, vol. pp. 448-52 .

المبحث الثاني

الأسباب التى تؤدى إلى انتشار ظاهرة الفساد

تتعددالأسباب التى تؤدى إلى إنتشارظاهره الفساد وتتنوع بين ما هو سياسى واجتماعى واقتصادى وإدارى ويمكن أن نجملها فى الآتى :

١- **النظام السياسى غير الديموقراطى** الذى يؤدى إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية أو تدميرها ؛ مما يفتح الباب أمام مفاسد جديدة.

ففيما يتعلق بالجوانب والأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد ، يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد، منها عدم وجود نظام سياسي فعّال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب ، أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية (٤٠).

وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل اوالحبس او الإعتقال والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي.

2- وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري

40(Bhagwati, Jagdish. 1982. "Directly Unproductive, Profit-Seeking (DUP) Activities." Joumai of Political Economy 90, no. 5 (October):p 988-1002.

والمالي ، ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة ، وعندها يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية ، فضلاً عن تقييد حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

كما يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء وهو أمر مرتبط أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعاداً أوسع وفعالية للحكومة أو النظام السياسي تتمثل بالحكم الصالح والرشيد.

فاستقلالية القضاء مبدأ ضروري وهام يستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز، وهنا فإن السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع Barro, Robert. 1992 ([41])..

٣- وهناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي (الوعي السياسي) وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة. وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

---

41) **"Human Capital and Economic Growth." In Policies for Long-R-sr Economic Growth. Federal Reserve Bank of Kansas City.p121.**

٤-ويعد من أسباب انتشار الفساد أيضاً التفكيك المفاجيء للقيود التنظيمية المفروضة على ميادين تنافسية جديدة للنشاط الاقتصادى كانت تخضع بأكملها من قبل لسلطة الدولة، لدرجة يمكن أن يوسع إلى حد هائل من المجال المتاح لسوء التصرفات ؛ مما يفتح الباب للتدليس وجميع أنواع المساوئ من قبل شركات تحاول اغتنام الفرص التى تخلقها الرأسمالية (٤٢).

فمن الممكن أن يصبح المسئولون الحكوميون المناط بهم خصخصة الأصوال العامة من أصحاب الثروات الفاحشة فوراً عن طريق بيع تلك الأصول بأسعار منخفضة لقاء رشاوى أو حتى إحتيازها عن طريق أسرهم وأصدقائهم .

٥- من أسباب الفساد أيضاً ما يحدث عند بيع المرافق التى يتم خصخصتها (كالهاتف والكهرباء وما شابه) ، حيث أن البيع لايتم بشكل مربح جداً للدولة نتيجة الفساد فى طرق البيع والتواطؤ فى تحديد أسعار هذه المرافق ، حيث تصل هذه الفرص إلى ذروتها خلال المراحل المبكرة من الانتقال إلى أقتصاد السوق .

عندما يتم خصخصة الشركات الاحتكارية فى كثير من الأحيان فى غيبه إطار تنظيمى فعال، أو عندما يحرر النظام المصرفى بدون وجود إشراف واف من قبل السلطات النقدية ؛ فخلال هذه الفترة يخلق التعايش بين قطاعات تتصف بحرية الأسعاروحرية السوق وبين قطاعات لايزال

---

[42]) مقالة منشورة على الموقع التالي :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9

يسود فيها التخطيط المركزى ، تشوهات كبرى وفرصا كثيرة للكسب الغير مشروع .

٦-ويعد من الأسباب التى أدات إلى أنتشار الفساد عالميا زيادة وتوسيع التكامل الاقتصادى العالمى وتعميقه حيث يؤدى ذلك إلى أحتمال شيوع أثار الفساد فى الاقتصاد العالمى بأكمله وتردد اصداؤها خلاله ، فعندما أشهر مصرف الائتمان والتجارة الدولى الفاسد إفلاسه فى عام ١٩٩١، إنمحت أموال الضمان الاجتماعى فى الجابون باكملها (43).

ولعل تحديد امكانيات النفاذ المتزايدة للسلطة الوطنية فى مجال تطبيق الولاية القضائية الوطنية يجعل عزل الاقتصادات والسياسات الوطنية عما حولها أمر كثير الحدوث .

٧- ومن أسباب انتشار الفساد أيضاً بزوغ نظام مالى دولى متشابك اليكترونياً ؛ مما يعمل على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ ؛وذلك نتيجة صعوبة السيطرة عليه وعلى الأضرار التى يحتمل أنه يلحقها .

٨- ومن أسباب انتشار الفساد كذلك زيادة عدد التحالفات التعاونية والاستيراتيجية داخل البلد الواحد وعبر الحدود على حد سواء وفى كثير من القطاعات الاستيراتيجية ، حيث أصبح يمثل الاقتصاد العالمى شبكة معقدة من الاتفاقات المعقودة فيما بين الشركات .

43(pasas , nikos 1994" I cheat therefore I exist ? the Dcci scandal in context " in W . Michael Hoff manet la emerging clobal Business Ethics . west port, ct : Quorum Books p 135 .

ويترتب على هذه التحالفات وزيادة الطابع الارتباطى لها صعوبة ممارسة كل من المديرين وصناع السياسات العامة من السيطرة إلى حد كبير ، وفضلاً عن ذلك تعتمد هذه التحالفات أو الشبكات على الثقة المتبادلة إلى حد أكبر بكثير من أعتماد الشركات التقليدية ذات التسلسل القيادى الهرمى عليها ومن الممكن أن تتعرض هذه الثقة للخطر بشكل مباشر بفعل الفساد (٤٤) .

٩- من أسباب انتشار الفساد أيضا أن الكثير من البلدان تتسامح مع الممارسات الفاسدة إلى حد السماح مثلا بخصم الرشاوى المدفوعة خارج البلاد من ضريبة الشركات، وهى تفعل ذلك على إفتراض أن النشاط غير المشروع المقصود سيحدث فى مكان أخربعيدا عنها .

١٠- إن من أسباب إنتشار الفساد على النطاق الدولى أيضاً إنتشار ظاهرة التجارة الإليكترونية ، فالنظام المالى الدولى يتكون اليوم من مئات الألوف من شاشات الكمبيوتر المرتبطة ببعضها بواسطة الأقمار الصناعية فى شبكة اتصال فورى مع بعضها البعض، وهو إتصال أقرب مما هو قائم بين منصات البيع فى سوق قروية صغيرة .

---

[44]) بحلول أوائل تسعنيات القرن الماضى كان مايقرب من ٣٧٠٠٠ شركة عبر وطنية تبلغ مبيعاتها على النطاق العالمى مايقرب من ٥,٥ تريليون دولار وتتحكم فى ثلث الأصوال الإنتاجية فى العالم بأكمله، ويرجع فى الوقت الحالى للتجارة البينيه فيما بين وحدات فرعية تابعة لهذه الشركات مايتروح بين ٣٠،٤٠ فى المائة من مجموع التجارة العالمية ، وقيمة مبيعات الشركات التابعة لشركات غير وطنية فى الوقت الحالى أكبر بكثير من قيمة الصادارت العالمية (أنظر تقرير الأونكتاد لعام ١٩٩٤ ص ١٣١) .

والحجم الذى يتدفق عبر هذه الشبكة لايمكن أن تدركه العقـول – مايزيد إلى حد كبير عن تريليون دولار يومياً فى معـاملات الـصرف الأجنبى وحدها – وفى الأغلبية الكبرى مـن الحـالات يتمثـل العمـل الجسمانى الوحيد المطلوب لتحويل هذه الأموال هو مجرد دقة على لوحة المفاتيح أو نقرة على الفارة ، حيث تدور هذه الأمـوال حـول الأرض بسرعة الضوء بالمعنى الحرفى للعبارة فما أن تدخل هذه الأمـوال إلـى النظام فإنه يمكن صرفها فى لحظات لأى عدد من المواقـع المتراميـة الأطراف (٤٥) .

١١- من أسباب انتشار ظاهرة الفساد أيضاً عولمـة الماليـة الدوليـة وترقمها ؛ مما يعنى أن التخلص من ثمار الفساد غدا أسهل تقنياً مـن ذى قبل بغض النظر عن حجم المدفوعات ، وبالتالى فـإن الفـساد والنـشاط الإجرامى من قبيل تجارة المخدارت أخذ يفرض خطـراً متزايـداً علـى النظام المالى الدولى ذاته ، حتى بات من الصعب أن نرسم خط واضـح بين الأموال القانونية وغير القانونيـة ، وأن نفـصل أمـوال الرشـاوى والمخدارت عن معاملات الشركات.

١٢- من أسباب انتشار ظاهرة الفساد أيضاً مايحدث عنـد خطـوط التماس بين القطاعين العام والخاص، فكلما كان لدى مسئول عام سـلطة نسبية فى توزيع منفعة أو تكلفة ماعلى القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد ومن ثم فإن حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين

---

٤٦) وقد ذكرت مجلة تايم الأمريكية ان مسئولى تنفيذ القوانين مـضطرون اليـوم إلـى البحـث عن الأموال القذرة الطافية على سطح محيطات من المـدفوعات غيرالمـشروعه ، وهـى مهمـة صعبة ومضنية فى أحسن الأحوال – سيل من الدولارات القذرة مجلة تايم العدد الـصادر – فى 18 ديسمبر 1989)

العموميين هى التى يعتمد عليها الفساد؛ ذلـك لأن الأفـراد والـشركات الخاصة على استعداد للدفع مقابل الحصول على هـذه المنـافع وتجنـب التكاليف (٤٦).

١٣- من أسباب الفساد أيضاً فى بعض الأحيان عدم وجود تمييـز بـين محفظة النقود العامة والخاصة فيعمـل المـسئوولون الحكوميـون علـى الاستيلاء على الأصول الحكومية، حيث يقوم فى بعض الأحيان الأفراد أو المنظمات الخاصة برشوة مسؤول حكومى للحصول على منفعة أو قد يتم الدفع فى شكل تحقيق منفعة خاصة للمسؤول أو لعائلتـه أو فـى صـورة مساهمة غير قانونية فى جمله ما (٤٧) .

١٤- من أسباب الفساد أيضاً قيام الحكومة بشراء وبيع السلع والخدمات وتوزيع الدعم وتنظيم خصخصة الشركات الحكومية وتقديم الامتيـازات ومنح التراخيص، كل هذا كثيراً مايؤدى إلى أحتكار المسؤولون عن ذلك للمعلومات الهامة ؛ مما يخلق جو من الأنشطة التى تعد حـوافز كبيـرة للفساد.

١٥- ومن أسباب الفساد أيضاً قيام الحكومة بعقد كثير من الصفقات عن طريق المناقصات والمزايدات حيث تدفع بعض الشركات الفاسدة رشاوى لكى تدرج فى قائمة مقدمى العطاءات المؤهلين .

---

[46]) تختلف الدول فيما بينها أختلافاً كبيراً فى نسبة تغلغل الفساد ومستواه ، فقـد تكـون بعـض الصناعات وبعض الدوائر الحكومية فى داخل البلد الواحد شديدة الفساد فى حين قد لايكون البعض الآخر كذلك ، مثلاً يزيد الفساد بنسبة كبيرة فى بعض الوزارات والمصالح الحكومية التى تقوم بجمع الرسوم الجمركية والضرائب وكذلك الأمر بالنسبة لأقسام الشرطة .

[47] (pose – Ackerman , SMsan .1978 .Corruption:Astudy inpolitieal Economy .new York : Academic press .p.p .44

وقد تدفع شركات أخرى لكى تجعل المسؤولين يضعون شروط العطاءات بشكل يجعل الشركة الفاسدة هى المورد الوحيد المستوفى الشروط، وقد تدفع الشركة الفاسدة حتى يقع عليها الاختيار للفوز بالعقد وأخيراً ما أن يتم أختيار الشركة فقد تدفع للحصول على أسعار مضخمة أو لكى تتحايل على الإهمال فى الجودة .

١٦- وفى أحيان أخرى يكون أسباب الفساد راجع إلى قيام الدولة ببيع سلعاً وخدمات بأقل من أسعار السوق وكثيراً مايوجد هنا أسعار ثنائية؛ أى سعر حكومى منخفض وسعر سوق حر أعلى ، وحينئذ تدفع الشركات رشاوى للمسؤولين للتوصل إلى الحصول على الإمدادات الحكومية بأرخص من أسعار السوق ، وذلك ينطبق على أسعار المواد الخام المدعمة (٤٨) .

١٧- وقد ينتشرالفساد أيضاعندما يكون تقديم الائتمان وسعر الفائدة خاضعين لسيطرة الدولة ، فقد تدفع الرشاوى مقابل تسهيل الحصول على الائتمان .

وبالمثل فإن أسعار الصرف المتعددة لاتعكس الثوابت الاقتصادية الأساسية فى كثير من الأحيان ومن ثم فإنها تفرز حوافز لدفع الرشاوى للحصول على النقد الأجنبى الشحيح بأسعار تفضيلية .

---

(48) **Jahnston . Michael,and Y.Hao.1995. " China,s Smrge of corruption " Jomrnal of Democracy 6 , no .4 (oclober) : 80-94 .**

- Kaufman ,Daniel , and Aleksander Kalberda .1996 . Integration the Unofficial Economy into the Dynamics of post –socialist Economics: A framework of Analyses and Evidence .world bank policy research working paper No1691. washngton : world bank .

وقد تدفع شركات أخرى لكى تجعل المسؤولين يضعون شروط العطاءات بشكل يجعل الشركة الفاسدة هى المورد الوحيد المستوفى الشروط، وقد تدفع الشركة الفاسدة حتى يقع عليها الاختيار للفوز بالعقد وأخيراً ما أن يتم أختيار الشركة فقد تدفع للحصول على أسعار مضخمة أو لكى تتحايل على الإهمال فى الجودة .

١٦- وفى أحيان أخرى يكون أسباب الفساد راجع إلى قيام الدولة ببيع سلعاً وخدمات بأقل من أسعار السوق وكثيراً مايوجد هنا أسعار ثنائية؛ أى سعر حكومى منخفض وسعر سوق حر أعلى ، وحينئذ تدفع الشركات رشاوى للمسؤولين للتوصل إلى الحصول على الإمدادات الحكومية بأرخص من أسعار السوق ، وذلك ينطبق على أسعار المواد الخام المدعمة (٤٨) .

١٧- وقد ينتشرالفساد أيضاعندما يكون تقديم الائتمان وسعر الفائدة خاضعين لسيطرة الدولة ، فقد تدفع الرشاوى مقابل تسهيل الحصول على الائتمان .

وبالمثل فإن أسعار الصرف المتعددة لاتعكس الثوابت الاقتصادية الأساسية فى كثير من الأحيان ومن ثم فإنها تفرز حوافز لدفع الرشاوى للحصول على النقد الأجنبى الشحيح بأسعار تفضيلية .

---

(48) **Jahnston . Michael,and Y.Hao.1995. " China,s Smrge of corruption " Jomrnal of Democracy 6 , no .4 (oclober) : 80-94 .**
- Kaufman ,Daniel , and Aleksander Kalberda .1996 . Integration the Unofficial Economy into the Dynamics of post –socialist Economics: A framework of Analyses and Evidence .world bank policy research working paper No1691. washngton : world bank .

حيث تشير مذكرة تفاهم للبنك الدولى بشأن باراجواى على سبيل المثال إلى أن نظام سعر الصرف المتعدد الذى قام فى ذلك البلد فى الثمانينيات أدى إلى ظهور الفساد(٤٩).

١٨- ومن أسباب انتشار الفساد الاقتصادى على مستوى العالم أنتشار ظاهرة غسل الأموال والتى تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة المرتبطة بالجريمة المنظمة غالبا ولاسيما الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والفساد وغيرها من الجرائم (٥٠).

وبالرغم من أن ظاهرة غسل الأموال أو مايسمى بتبيض الأموال ليست بالجديدة كممارسة عملية، إلا أن إتساع مؤسسات المال والأعمال وإنتشارها وإعمال مبادئ الشفافية والنزاهة فى أعمالها فضلا عن توسع الأنشطة الاقتصادية وتداخلها مع الأنشطة المجتمعيه الأخرى، كل ذلك قاد إلى تجسيم ممارسات غسيل الأموال واتضاح أبعادها الاقتصادية والسياسيه والاجتماعية.

وتأتى عملية غسيل الأموال فى مقدمة الأنماط الجديدة للجريمة المنظمة سواء على النطاق المحلى الإقليمى أو الدولى مستغلة فى ذلك التطورات المتلاحقة فى تقنيات المعلومات والاتصالات ورسائل الانتقال ومستفيدة من المتغيرات الاقتصادية التى تزامنت مع تلك التطورات والتى

---

49) WORLD bank .1994 . Paraguay: country economic Memorandum .
- world bank report no 11723 washngton : world bank (22 jane)

50) د/ جلال محمدين – مكافحة غسيل الأموال طبقا للقانون الكويتى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى – العدد ٧٤- سبتمبر ٢٠٠٣ – منشورات البنك الصناعى الكويتى سنة ٢٠٠٣ ص٥ .

تمثلت فى تداعيات عولمة الاقتصاد والتوجه نحو تحرير وتدويل الأسواق ونمو الأنشطة التجارية للسلع والخدمات بين البلدان المختلفة (٥١).

وقد أتسع معدل هذه الجرائم خاصة فى ظل انتشار الفساد المالى والإدارى متمثلاً على وجه الخصوص فى الرشوة والإختلاس والاستيلاء على المال العام والتربح ، نتيجة لأسباب متعددة أهمها :

عدم اتباع قواعد التدقيق والمراجعة الداخلية وضعف الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلى فى العديد من الشركات والمؤسسات ، خاصة المؤسسات المالية ، حيث أضحى الفساد الإدارى مصدراً للاموال غير المشروعة إلى جانب كونه أحد العوامل المساعدة فى تسهيل غسل تلك الأموال.

ولقد أزدات صعوبة أجراءات تعقب وضبط مصادر الأموال ذات المصدر الإجرامى وإتسعت فرصة استخدام عائدات الجريمة فى تقرير الأنشطة الإجرامية والتسلل إلى الهياكل الاقتصادية المشروعة والتأثير على النظم المالية والمصرفية بل وعلى أجهزة العدالة الجنائية والمؤسسات السياسية والإعلامية .

١٩- ولعل من أهم أسباب إنتشار ظاهرة الفساد الاقتصادى هو الفساد الإدارى الذى يعد ظاهرة إجتماعية بالدرجة الأولى ، وبالتالى لايجب البحث عن العوامل التى تؤدى إلى قيام هذه الظاهرة وتفشيها فى الأجهزة الإدارية للدولة من خلال دراسة العلوم الاجتماعية التى أهتمت بدراسة

---

[51]) **د/ سعيد عبد اللطيف حسن – جرائم غسيل الأموال بين التفسير العلمى والتنظيم القانونى – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٧ – ص ١.**

الجريمة بوجه عام، بل يجب دراسة كافة العلوم الأخرى التى تؤدى إلى الفساد الإدارى.

فالأمر لايقتصر على اسباب معينة كارتفاع الإسعار او قلة الدخل الفردى أو نقص الوازع الدينى أو نتيجة صحبة العمل والزمالة المختارة وبيئة الأسرة، فالفساد الإدارى ليس له مصادر واحدة يمكن الاستناد اليها بل أن الفساد الإدارى نتاج تضافر مجموعة من الظروف والملابسات نذكر منها (٥٢):-

أ ـ التقلبات الاقتصادية :

وهى تلك التغيرات التى تحدث على النظم الاقتصادية والتى تتميز بأنها ذات صفة مؤقته وليست دائمة، فهى ليست مستمرة كما يحدث للانظمة الاقتصادية من تطور وأنما تكون هذه التقلبات فى فترات محددة ولظروف وقتيه معينة يعود النظام بعد زوالها إلى ماكان عليه قبل بدء تلك الفترة .

والتقلبات الاقتصادية تحدث على فترات دورية يتكرر حدوثها كلما تحققت ظروف وملابسات معينة، وقد لاتكون لها هذه الصفة حيث تقترن بأمور وقتية تؤثر فى النظام الاقتصادى وينتهى تأثيرها نهائيا بإنتهاء مفعولها.

---

٥٢)العلاقة بين عدم المساواة فى توزيع الدخل والفساد علاقة معقدة ، فمن ناحية قد يؤدى الفساد إلى المزيد من عدم المساواة فى توزيع الدخل ، ومن ناحية اخرى قد يؤدى عدم توزيع الدخل بعدالة إلى مزيد من الفساد . لمزيد من التفصيل حول هذه العلاقة التبادلية يراجع:

Scott, J. 1972, Comparative Political Corruption Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall .

وفى نفس المعنى حجازى السيد مرسى – التكاليف الاجتماعية للفساد – لبنان – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد ٢٦٦ – ٢٠٠١/٤ ص٢٢.

وأهم التقلبات الاقتصادية هى زيادة اسعار السلع والخدمات وقلة معدل الدخل الفردى ومايحدث للكيان الاقتصادى فى الدولة من تقلبات من ناحية الانتعاش أو الركود والكساد الاقتصادى ([53]) .

ب ــ الدورات الاقتصادية :-

تتميز الأحوال الاقتصادية العامة فى العصر الحديث بتتابع دورات اقتصادية تبدأ بحركة أنتعاش ورخاء ثم تليها حركة هبوط وكساد، و يحدث ذلك على وجه الخصوص بالنسبة للأنظمة الرأسمالية الحرة التى لاتتدخل فيها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادى، ففى فترة الرخاء والانتعاش يبدوعلى النظام الاقتصادى زيادة ملحوظة فى الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات على حساب الكميات المعروضة التى تقل أمام هذا الارتفاع فى معدل الطلب.

ونتيجة لزيادة حجم الإنفاق النقدى بنسبة أكبر من الزيادة فى عرض السلع والخدمات ، وقد يكون زيادة الأسعار ناتجاً عن ارتفاع النفوذ الاقتصادي الذى تمارسه قوى أقتصادية أخرى لها وزن أقتصادى كبير حيث تزاول تأثيرها على تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى السلع عموماً أو على التحكم فى كم الإنتاج فى السوق العالمى الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة أسعار السلع.

ومن ثم فإن من أهم أسباب إنتشار الفساد غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة، ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات

---

[53]) لمزيد من المعلومات عن تأثير التضخم على الفساد أنظر :
Di Tella, D. and Braun, M. 2000. " Inflation and Corruption ".A Paper Presented at a Seminar Held in Harvard Business School .

تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج .

١-ومن جهة أخرى فإن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة. كما أن ضعف الأجور والرواتب تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد([54]).

وهنا يمكننا تلخيص أسباب الفساد الاقتصادي وحسب ما تتفق آراء المحللين عليه وهو أن الفساد " وخصوصاً الممتد" ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتصف بالآتي :-

أ) ضعف المنافسة السياسية .

ب) نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم .

ج) ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية .

د) غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد .

وعكس ذلك تتميز المجتمعات الخالية من الفساد بالآتي :-

1- احترام الحريات المدنية.

2- المحاسبة الحكومية.

3- نطاق واسع من الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد.

---

[54]) صالح البيلى عمر عبد الحى – التحليل الاقتصادى للفساد ' دراسة نظرية – مجلة البحوث التجارية المعاصرة – كلية التجارة – جامعة جنوب الوادى – المجلد ١٣ – العدد ١ ' يونية ١٩٩٩ .

٤-منافسة سياسية منتظمة هيكلياً ومؤسسياً .

وهو ما يميز بصفه أساسية وليس كلياً الدول الغربية المتقدمة

أراء بعض النظريات الإقتصادية في تفسير أسباب الفساد :-

ترجع بعض النظريات الاقتصادية أسباب الفساد إلى البحث عن الريع، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام ، والتي يرى أنصارها أن أسباب الفساد تعود إلى التفاعل بين الزبائن ، العملاء "سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد.

إلا اننا بتمحيص هذا الإتجاه فإن هذا الرأي لم يأخذ في اعتباره دور الموظفين الرسميين في الدولة في التعيين على الوظائف ووضع العقوبات والحوافز ، مما يشكل بيئة مناسبة للمؤسسات والقطاعات التي يحدث في نطاقها الفساد .

وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم ، فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني (٥٥) .

وإن كان يؤخذ على هذا الرأي نظرته لقوة الديمقراطية السياسية والإصلاحات السياسية باعتبارها مؤثراً هاماً على التغيرات الدائمة في سلوك الموظفين العموميين للحد من استفحال ممارستهم الفسادية فقط ودون نظر للإعتبارات الاخرى المسببة للفساد .

وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على

---

[55]) الموقع التالي:

http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=articie&sid=11979

هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية ، ولهذا فإنهم يشككون في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية . وعلاوة على ذلـك فإن تلك الآراء اعتمدت في تحليلها للفساد على نموذج بسيط مبـالغ فـي تحديده كما في نظرية الاختيار العام ، أو على تقسيمات وصفية تنتشر في مجال العلوم السياسية وفقا للأتى :

الإتجاه الأول: يرى أن هناك مدخل بديل تأصل في الاقتصاد السياسي يتماشى مع الخطوط الفكريـــة التي طـــورها Khan 1996 (٥٦) ، حيث يركز على :-

(١) الفروق في القوة السياسية بين المجموعات .

(٢)الفروق فـي المـوارد المخصـصة بواسـطة الدولـة للمجموعـات كمتغيرات تفسيرية .

وتؤسس على المقدمات التالية :

أ- يعترف بتعقد الفساد .

ب- يقبل بوجود الكثير من أشكال الفساد .

ج- يركز على حركية القوة والوكالة بدلاً من المصالح الفردية ذاتها .

د- يرى أن النظرة طويلة الأجل مستأصلة فـي التجربـة التاريخيـة والحقائق السياسية والتي تحتل أهمية كبيرة فـي فهـم الفـساد واتخـاذ إجراءات فعالة لمقاومته .

وتركز مداخل مقاومة الفساد في نظريـة الاختيـار العـام علـى الإصلاحات الاقتصادية والدولة كطريق رئيسي للإصلاح ، بينما مـدخل

---

56) Khan, M. H, 1996, 'A typology of corrupt transactions in Developing Countries' IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 12-21.

الاقتصاد السياسي يحبذ التدخل السياسي الواعي كأداة أساسية لجهود مقاومة الفساد .

ولكن المداخل التي تستمد جذورها من نظرية الاختيار العام والمدخل الجماعي تميل إلى قصر تحليلها على دول ومؤسسات معينة متجاهلة دور القوة الفاعلة الدولية في تشكيل شكل الفساد ومحتوى الممارسات الفسادية على المستوى القومي .

ففي الآونة الأخيرة ووفقاً للمحللين المحافظين حظى البُعد القومي للفساد باهتمام ملموس من صانعي السياسة ،وعلت أصوات تدعو إلى توجيه الجهود في سبيل محاربة الفساد الدولي ، والذي قد يأخذ أشكالاً مختلفة ، فقد يكون في صورة رشاوى ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمارات بين الدول ، أوفي صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة ، أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك . أما البحوث الكمية التي كان قصب السبق فيها لـ .
Johan Lambs drof

الإتجاه الثانى : يرى أن درجة الفساد في الدولة المستوردة يؤثر على هيكل التجارة للدول المصدرة ، وهذا يتضح في ميل المصدرين الأجانب إلى تقديم رشاوي للموظفين الرسميين في الدول المستوردة (٥٧).

وعليه فإن الشركات الرائشة تطرد الشركات الأمينة من نطاق

---

[57] (Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.

التجارة ، لكن إذا كانت الشركات غير الأمينة تخضع لرقابة تنظيمية جيدة ، فإن هذه الشركات ستنال النصيب الأكبر من التجارة .

وهنا يأتي دور وجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، في مقاومة الرشوة الدولية غير الشرعية.

ويرى بعض المحللين أن للفساد الدولي دوراً هاماً في انتشار بعض أشكال الفساد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فكثيراً ما يقال إن الفساد في أمريكا اللاتينية هو أحد ملامح التوطن الاستعماري للقارة منذ زمن بعيد حتى وقتنا الحالي ،كما أنه يعكس عمق التقاليد الثقافية والاجتماعية الموروثة التي كانت ضد التغيير .

ويرى آخرون بأن جذور الفساد تعود إلى السيطرة التاريخية للدولة على الشئون الاقتصادية والسياسية ؛ مما خلق فرصاً لجني الريع والبحث عنه من جهة. ومن جهة أخرى أضعفت هذه السيطرة من قدرة المواطنين على محاسبة السياسيين والرسميين على تصرفاتهم الفاسدة (٥٨)

وفي أفريقيا فإن الفساد الممتد هو أحد ملامح الدول التي مرت بتجربة استعمارية ، لكن هذا لا يمنع من وجود دول أخرى في هذه القارة تعاني من الفساد رغم أنها لم تستعمر كأثيوبيا وليبيريا .

وعليه يمكن القول بأن حالات الفساد المعاصرة في أفريقيا لا يمكن تفسيرها كلية بالاستعمار ، كل ما في الأمر أن النظم الاستعمارية في هذه القارة تركت دماراً مؤسسياً ، تمثل في الاعتماد الكبير على

---

58) Little, 1996 . (Little, W., 1996, "Corruption and Democracy in Latin America," IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 64-70.

المساعدات الخارجية ، التي يمكن اعتبارها متغيراً مفسراً للفساد في هذه الدول .

وطبقاً لتحليل Khan فإن شكل وانتشار الفساد في آسيا يمكن تفسيره بعملية تراكم رؤوس الأموال وتطور حقوق الملكية عبر الزمن ، فنمط العلاقات الزبائنية التي استقرت بين طبقات الرأسماليين والسياسيين وفئة البيروقراطيين _ تعكس كلها عوامل اجتماعية و اقتصادية _ تعتبر المحددات الرئيسية للأشكال المفترضة للفساد وأثره على النمو الاقتصادي

فبدلاً من الحد من الفساد فإن التحرر الاقتصادي والسياسي في كوريا الجنوبية أدى إلى زيادة القدرة على المساومة لقطاع الأعمال بالنسبة للحكومة ، مما أفضى إلى ترسيخ الجذور المؤسسية للفساد ، ولكن هذا الأمر قد يعوض عن طريق المطالبة بمزيد من الديمقراطية والحرية، وبالتالي إمكانية المحاسبة للمسئولين العموميين في نطاق نمو الأزمات الاقتصادية (Khan 1996) .

وخلاصة القول أن سبب الفساد هو الحصول على الزيع ، وفي الدول النامية فإن هناك أسباباً أخرى للفساد ، بعضها يعود لعوامل داخلية ، والبعض الآخر منها يعود لعوامل خارجية .

أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف المنافسة السياسية والمجتمع المدني بصفة عامة ، هذا إلى جانب قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد لتحسين مستوى دخلهم ، وكذا غياب الآليات المؤسسية التي تتعامل مع الفساد .

وأما العوامل الخارجية فهى تتمثل فى الإرث الاستعمارى وتـأثيرات القوى الدولية الأخرى عن طريـق الاسـتثمار الأجنبي والمـساعدات الخارجية ونحو ذلك (٥٩).

مما سبق يمكن أن نلخص اسباب الفساد فى الآتى :

١ـ أسباب سياسية :

ويقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات والنظام الـديمقراطي ، ضمن مؤسسات المجتمع المدني ،علاوة على ضعف الإعلام والرقابة .

٢ ـ أسباب اجتماعية :

متمثلة بالحروب وآثارها ونتائجهـا فـي المجتمـع والتـدخلات الخارجية ، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات ، القلق النـاجم مـن عـدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم ... جمع المال بـأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض .

٣ـ أسباب اقتصادية :

الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفـساد ، وكـذلك ارتفاع تكاليف المعيشة .

٤ ـ أسباب إدارية وتنظيمية

وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها ، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية (٦٠).

---

59) Scott, J. 1972, Comparative Political Corruption, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على الفساد

يحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة ؛ وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرةً.

وتعد ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. أما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مستوياتها.

وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة ، فالفساد قد ينتشر في البنية التحتية في الدولة والمجتمع ، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي(61).

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات

---

[60]) د عبد الله الجابري. ، الفساد الاقتصادي – انواعه ، اسبابه ، آثاره ،علاجه ، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي ، ص ٩ .

[61]) ورقة مناقشة للاستاذة سوزان – أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، تموز ١٩٩٧ ، ص ٣٩-٤٢ .

والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤليات وإنجاز الوظائف والخـدمات؛ وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط ، بل في الحقـل السياسي والاجتماعي والثقافي ، وفى مؤسسات ودوائر الخدمات العامـة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس.

والفساد له آلياته وآثاره ومضاعفاته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغة (نظام القيم) وهناك آليتين رئيسيتين من آليات الفساد ([٦٢]):

1. آلية دفع (الرشوة) او(العمولة) المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الـصفقات وتـسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية .
2. وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمـة للأبنـاء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ(الفـساد الـصغير) وهـو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـ(الفساد الكبير) المرتبط بالـصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح ، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى عن الثاني أو يمكن أن تكـون بينهمـا درجة عالية من التداخل والتشابك .

---

[62](**Barro, Robert. 1991. "Economic Growth in a Cross-Section of Countries." Economy 98, no. 5, part 2 (October): S103-2 Quarterly Jour-u! of Economics 106, no. 2:p 407-43**

إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

مظاهر الفساد:

ولاشك أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية(63) :

١ـ الرشوة Bribry :

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

٢ ـ المحسوبية Nepotism :

أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو جماعات الضغط) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

٣ـ المحاباة Favoritism :

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

٤ـ الوساطة :

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد إليه أو إشغال المنصب أو ... الخ .

---

[63]) ورقة مناقشة للاستاذة سوزان أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، تموز ١٩٩٧ ، ص ٣٩-٤٢ .

٥ ـ **الابتزاز والتزوير** Black Mailing :

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

٦ـ **نهب المال العام** Embezzlement :

وذلك كما فى السوق السوداء والتهريب بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة او الارباح من الخضوع للضريبة.

٧ـ **مخالفه القوانين او إستغلال الثغرات الموجوده بها:** وهو فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي (٦٤).

٨ ـ **الفساد في بيئة المجتمع** : ويتمثل فى التلوث ودخان المصانع والاعتداء على البيئة ، كما هو موجود فى تلوث الأنهار والاعتداء على المساحات الخضراء والغابات .

٩ ـ **التباطؤ في إنجاز المعاملات** : وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

---

[64]) مقالة سعد العنزي – وجهة نظر تحليلية في الفساد – مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية – العدد السادس – السنة الثانية – آب ٢٠٠٢ ص ١٠.

ومن خلال هذه العوامل والأسباب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لظاهرة الفساد، يمكن رصد بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة عموماً منها:-

1- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.

2- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنلوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات *Rose* التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة(٦٥).

3- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

٤ـ كما يمكن لظاهرة الفساد أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية ونسق القيم السائدة، إذ تلعب

65(Ackerman, Susan, and Andrew Stone. 1996. "The Costs of Corruption for Private Business: Evidence from World Bank Surveys." Manuscript (May).

العادات والتقاليد الاجتماعية وسريانها دوراً في نمـو هـذه الظـاهرة أو اقتلاعها من جذورها وهذه العادات والتقاليد مرتبطة أيضاً بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع .

كما أن التنظيم الإداري والمؤسسي له دور بارز في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري ووضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام وتقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعـاون وتفاعـل إيجابي بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة ، استناداً إلى علاقة جدلية تربط بينهما على أساس إيجابي مما ينتج عنه بناء يسهم فـي تنميـة وخدمـة المجتمع.

٥ ـ وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في غياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية و زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هـذه القيم الأخلاقية إلى جرائم بسبب غياب هذه القيم .

٧ ـ ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد ومايتبعه مـن قلـة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر .

٨ ـ ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مـشاريع تخدم المواطنين .

٩ - يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح الخاصة بدلاً من المصالح العامة ؛ كما يؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة

بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة(66) .

١٠ ــ وكذلك تأثير الفساد على وسائل الأعلام المختلفة ، وجعلها تعمل ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين ؛ ومن ثم إنحياز أجهزة الإعلام بعيداً عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد .

11 - يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، إذ يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية .

وخاصة عندما تطلب الرشا من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعدُّ الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارّة وبصورة خاصة معوقة للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا.

ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشا والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع تكلفة المشروعات ويخفض العائد

---

[66]) الفساد والاقتصاد العالمي، الفصل الثاني الذي كتبته سوزان روز – أكرمان تحت عنوان " الاقتصاد السياسي للفساد " ، ص ٥٠–٧٢ .ولمزيد من التفصيل يراجع :

–Ades, Alberto, and Rafael Di Telia. 1994. Competition and Corruption. Institute of Ecorvzer- ics and Statistics Discussion Papers 169. Oxford, UK: University of Oxford.p 101.

علـــى الاســـتثمار.

كما يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساســية والخــدمات العامة، و يدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشا بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ، كما يحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك أيضاً مـــن إيـــرادات الخزينة، ومن ثم قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية .

وبالإضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشا كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد .

- يؤدي الفساد وتبديد الموارد إلى زيادة فـــي حجـــم المديونيـــة الداخليـــة والخارجية

- يؤدي تبديد الموارد والنقص في الإيرادات (العائدات) الحكومية نتيجـــة ممارسات الفساد الكبير والصغير إلى تحميل المواطن أعباء الـــنقص فـــي الإيرادات عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والـــضرائب تثقـــل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة-

- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة .

- وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، إذ يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون القرار.

- تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية بحيث يسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع، إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة في جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد - يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي، وزيادة تكاليف المشاريع في مختلف القطاعات، وزيادة الإنفاق على أعمال الترميم والصيانة غير الحقيقية والديكورات وغيرها من صور الفساد وأشكاله إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة-

- يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات، وبالتداعي ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم)

-يؤدي الفساد وسوء توزيع الموارد إلى زيادة حقيقية وملموسة في معدلات البطالة والفقر.

- يعيق الفساد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يحفز الفساد النشاط في القطاعات غير الرسمية أو ما يعرف باقتصاد الظل

- **وسوف** نركز بشئ من التفصيل على اثر الفساد على التنمية الإقتصادية لما لهذا الموضوع من أهمية على الدول النامية ، وذلك من خلال ثلاثة مطالب كالتالى :

المطلب الأول : أثار الفساد على النمو الإقتصادى .

المطلب الثانى : أبعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية .

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية الكلية للفسادعلى الإنفاق الحكومي ، وعلى سوق الصرف الأجنبي وعلى سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار .

المطلب الأول

آثار الفساد على النمو الاقتصادي

تمهيد:

قبل أن نتاول بيان أثر الفساد على النمو الاقتصادى لابد لنا ان نضع فى إعتبارنا الامور التاليه :

اولا: يقر اقتصاديو التنمية بأن السياسات والمؤسسات الحكومية تؤثر على النمو ، وحجتهم في ذلك أن مستويات مرتفعة من الإجراءات لحماية المنتجات المحلية غالباً ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون .

كما أن المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الإنمائية الإقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الإنتاجية الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع وإضعاف انضباط السوق .

ثانياً : إن أدبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلاً ، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع إلى ممارسة الأنشطة غير المشروعه ([67]).

فبدلاً من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة ، يمكن اعتبار الإخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والأفراد والشركات بمصالحهم الذاتية . والمسألة المحورية هي ما إذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على

---

[67]) ستيوارت ارنست – تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد فى اقتصاد عالمى – المجلة الاليكترونية وكالة الإعلام الأمريكية–الفساد والتنمية –واشنطن–١٩٩٨ ص٢.

القوانين غير الفعالة أو مصدراً لعدم الفعالية ذاتها .

وتشير الدراسات الإحصائية التي تستخدم بيانـــات أعـدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المـستثمرة ، إلى أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجاباً على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

ثالثا : تبين دراسات أخرى(٦٨) .

إن الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه ، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح .

ذلك لأن فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومـــة تكون محدودة وفي أضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية ؛ مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع .

ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك مـن خلال تعميق التفاوت في الدخول ، وخلق التفاوت في توزيـــع الأصـول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الـضريبي والتوزيـــع غيـر المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء .

---

[68]) ماركور مارك تى – دور الجمعيات والمجتمع المدنى ووسائل الأعمال فى مواجهة الفساد – مجلة الإصلاح الإقتصادى – العدد التاسع يوليو ٢٠٠٣ ص٤٣.

ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد ، فذلك يعني ضمناً ؛ بأن الفساد لم يصل إلى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وأن تأثيره لا يزال ضعيفاً .

بيد أن النمو قد يكون سبباً للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، اذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على إجازات استيراد المواد الأولية أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية او الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط.

وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة ؛ مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعاً لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة .

فإن احتاج صاحب المشروع الخاص إلى تمويل أو الحصول على إجازة استيراد أو غير ذلك فما عليه إلا أن يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية ؛ وذلك لتسهيل المعاملة وإلا بقي مشروعه متعثراً لا يقوى على العمل بصورة صحيحة (٦٩).

ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال إلا أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو . وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى أن بيوت الأعمال الأصغر حجماً تجد الفساد المنهجي مكلفاً بوجه خاص وأن الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات إلى

---

69) Mauro, Paolo. 1995. "Corruption and Growth", Quarterly Journal of Economics. 110(3): 681-712.

القطاع غير الرسمي ، وأن من الأقل احتمالاً نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من تكلفة مشاريع الإشغال العامة وتقلل من جودتها .

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة أعدها شانغ جين ويShang-Jin Wei* في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" ، استخدم فيها أمثلة من البلدان الآسيوية لتوضيح تلك الآثار استعرضها بما يلي :

١- الآثار على الاستثمار المحلي : هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ على ثابت ومؤشر الفساد ، فإن النقطة المقدرة للميل هي 0.012 .

ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفلبيين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً وفق الجدول أدناه الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (١) درجة حسب مؤشر التجارة الدوليةBusiness International Index (BI) ، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة .

فإذا استطاعت الفليبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ؛ فإن الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 6.6

نقطة مئوية ، أي : 0.066 = ((0.012 (1 – 6.50)) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.

2- الآثارعلى الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً مصدراً إلى (41) بلداً مضيفاً قام بها ويShang-Jin Wet في التسعينات(٧٠) .

وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية . فإذا أرادت الهند مثلاً تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة ، فإن أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساوياً لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة ٢٢%.

إن الكثير من البلدان الآسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لإغراء الشركات المتعددة الجنسية ، فالصين مثلاً وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة ، وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ؛ فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في

---

70) شانغ جن وي **Shang-Jin Wei** استاذ مساعد للسياسة العامة في كلية كندي الحكومية في جامعة هارفارد ، وزميل أبحاث في كلية الولايات المتحدة والمكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية ، وباحث مساعد في معهد هارفارد للتنمية الدولية . قدم ورقة بعنوان **Corruption in Economic Development :Beneficial Grease , Minor Annoyance , or Major Obstacle** الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند ، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة ٢٩ حزيران الى ١ تموز عام ١٩٩٨ . وللمزيد يمكن الاطلاع على الموقع التالي :

www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

الصين .ومن ثم فإن البلدان الآسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها .

٢-الآثار على النمو الاقتصادي : إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضاً للنمو الاقتصادي .

ولتوضيح ذلك الاثر نأخذ مثلاً بنغلاديش ، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة ، فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع إلى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة١٩٦٠-١٩٨٥ ب٤% سنوياً). أي أن دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع إلى أكثر من ٥٠% (٧١).

٤- الآثار المترتبة على حجم وتكوين الإنفاق الحكومي : أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي وتوصلا إلى النتائج التالية :

أ- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام بطبيعتها قابله لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي .

ب- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة .

---

71) كوفمان ، دانيال وآخرون. الفساد والتنمية . التمويل والتنمية ، مارس 1998م / ص7

ت- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى ، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع .

ث- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارت العامة والبنية التحتية للبلد.

ج- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .

وقد أيد ماورد ذلك إذ وجد ان الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيداً عن الصحة والتعليم اللتان يفترض أنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الاخرى

كما وجد تانزي – دافودي أن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

أثر الفساد على إنتشار ظاهرة الفقر :

نحاول هنا إبراز العلاقة الكائنة ما بين الفقر والفساد، بوصفهما ظاهرتين منتشرتين في مختلف أنحاء العالم، ونركز على انتشارهما في البلدان العربية، عبر التعرض لمختلف أشكال الفساد المالي والاقتصادي والسياسي والإداري .

من المسلم به أن الفساد تفاقم مع تصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي واتساعها، والنشاط المتزايد لرفع القدرة التنافسية للمنتجات، والذي ترافقه حركة الأموال، وحركة غسيل الأموال، المتصلة بالجريمة المنظمة.

أسباب الفقر(٧٢):

يرجع االبعض ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة من الأسباب والمتغيرات المعقدة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، حيث لم يطرأ أي تحسن في المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل والضمانات الاجتماعية.

نظراً لأن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تنطلق من رؤى وحاجات داخلية، بل جاءت في سياق تنفيذ إستراتيجية اقتصادية، وضع أسسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان لتقلبات أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، وانعكست على النمو بشكل أفضى إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي.

والمقلق هو اتساع ظاهرة الفقر، كونه يرتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر، والسياسة النقدية التي تؤثر على سعر الفائدة هي أهم السياسات المسببة للفقر، باعتبار أن سعر الفائدة يؤثر في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، ويسبب ذلك انخفاض الطلب على العمالة.

وقد ارتفع متوسط معدل البطالة في البلدان العربية إلى أكثر ١٥% كما أدى انخفاض النمو الاقتصادي العربي إلى ارتفاع معدل البطالة، حيث لم تتجاوز نسبة النمو ١,٢%، وذلك في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى

---

[72]) سمير التنير– الفقر والفساد في العالم العربي – مكتبة الشروق – بيروت – طبعة ٢٠٠٩ – ص ١١ .

العام ٢٠٠٠. وأدت السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في البلدان العربية المنخفضة الدخل، مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا، وأثر ذلك سلبياً على خفض القيمة الشرائية.

وأثرت السياسات المالية للدولة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عبر آليات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وأفضت الأوضاع غير التنافسية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لصالح رأس المال دون الأجر، إضافة إلى أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية، وتراجعت دولة الرعاية الاجتماعية تبعاً لسياسات الإنفاق المتبعة .

فضلاً عن أن الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية أفضت إلى هروب رؤوس الأموال الدولية، وأسهمت في إنتاج الفقر، بسبب انخفاض الطلب على العمل وتدني الأجور.

ونؤكد على أن أسباب انتشار الفقر لا تقتصر على ندرة الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية للدولة، بل تتوقف أيضاً على اتجاهات الاقتصاد العالمي والمتغيرات الخارجية المؤثرة على ظاهرة الفقر أو على الحد منها. ويرجع اتساع الفقر في البلدان العربية إلى تبني الدولة سياسات الليبرالية الجديدة.

ويترافق الفساد مع تشوهات يوجدها المسؤولون أنفسهم، من أجل الحصول على "ريع" الفساد، الذي يؤدي إلى الأضرار بالنمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية. ويتبدى كل ذلك في العقود التي تجريها الدولة مع الشركات والمقاولين، والتي تحمل في طياتها كل ألاعيب الغش.

وتتجسد النتيجة السياسية الأولى للفساد بالتسبب في إضعاف الدولة وهيبتها، وعند ذاك تتهاوى الرقابة والمتابعة، وينتشر جو الفساد(٧٣).

أما الحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة فيمكن ملاحظته من مدى الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة الاقتصادية، وفي مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعة في التعيينات، وفي قصور أو فاعلية أجهزة الرقابة.

وتؤكد الدراسات المتخصصة وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد، أي أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر، بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد.

ويرى المختصون أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (1950-2000) يقدر بنحو ثلاثة آلاف مليار دولار أي (ثلاثة تريليونات دولار) ويقدر ما صرف على التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار(٧٤).

أما عملية إعمار البنى التحتية وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أخرى في الفترة ذاتها.

---

73) مفردة الفساد :يمكن أن تكون مفردة الفساد مضللة أحياناً، نظراً إلى حمولتها الأخلاقية، التي توحي بأن أصل الظاهرة يرجع إلى خراب ضمائر بعض الأفراد أو كثير منهم أو حتى كلهم. لكن عند استخدام هذه المفردة ينبغي التركيز على الفساد بوصفه علاقة اجتماعية وسياسية، ويتصل بجملة موازين القوى الاجتماعية وعلاقات الطبقات ونمط التراكم المادي في المجتمع المعني.

74(**Concepts, International Trends and Reform Options. IMF Working Papers 95/91. Washington: International Monetary Fund.**

أما الألف الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل تسهيل وتسيير العمليات والأعمال المطلوبة للشقين الأولين. وهذا يعني إن صحت هذه الأرقام أن ثلث ثروة الأمة نهبت وحجبت عن مشروعات التنمية نتيجة الفساد.

ويسبب الفساد المزيد من الفقر وعدم العدالة في الحصول على وظائف الدولة، نظراً لعدم حصول طالبيها على الدعم المعروف المصدر.

ويمثل الفساد الشر الأساسي الذي تنتجه أنظمتنا السياسية العربية الحالية، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق عالمنا الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وسائر أشكال الاستغلال الوحشية.

دور المال السياسي :

إن إساءة استعمال المال في السياسة يمكن أن يحدث مشاكل كبيرة للدول الديمقراطية، ويؤدي الأداء المشوه للأحزاب السياسية وللأفراد، عند إساءة استعمال المال، إلى انعدام الثقة في المجالس السياسية وفي النشاطات التي تقوم بها.

وهناك مشاكل كثيرة تخص المال السياسي والفساد، وتقع في صلب ما يعرف بالفساد السياسي، مع أن التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان، لكن عندما يختلط الأمران معاً، فإن الفساد يبرز حتماً.

ذلك أن المكونات التي تجمع بين الفساد والتمويل السياسي، والمكونات التي تجمعهما أمور غير معروفة تماماً.

ومن المعلوم أن الفساد في التمويل السياسي يعني إساءة استعمال الأموال في الحقل السياسي، وذلك بواسطة الأحزاب السياسية والمرشحين

في الانتخابات، وذلك لمصلحة مرشح، أو حزب سياسي، أو جماعة سياسية.

وأهم النشاطات الخاصة بإساءة استعمال الأموال في المجال السياسي تتجسد في الإنفاق غير المشروع بما فيه شراء الأصوات، والتمويل من مصادر غير معروفة، وبيع المقابلات الدعائية، أو الوصول إلى الإعلام الأكثر انتشاراً، وإساءة استعمال مصادر الدولة المالية، وتدخل الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال في دعم بعض المرشحين والسياسيين.

إضافة إلى النشاطات الخارجة على قواعد التمويل السياسي المعروفة، وإجبار القطاع الخاص على دفع أموال للحماية من إجراءات الدولة، وتخفيض الأموال المخصصة لأحزاب المعارضة.

ويقر الباحث بوجود عقبات وموانع كثيرة لإمكانية التحقق من وجهة صرف الأموال، ويطالب بوضع قوانين وقواعد جديدة لكيفية صرف الأموال، والوجهة التي تتوجه إليها، عبر الاستعانة بسلسلة القوانين والإجراءات لبعض الدول المتقدمة التي طبقتها.

وأهم تلك الإجراءات كيفية الإعلان عن وجهة الصرف ومراقبة الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات، ويعتبر أن الإعلان عن الأموال مهم جدا بالنسبة للناشطين وللسياسيين على السواء ، لكن تطبيق القوانين في ما يخص المال السياسي صعب التحقيق إذا لم يلازمه الفرض الذي يمنع وحده الفساد السياسي.

الفساد السياسي :

يعرّف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص وزيادة قوتهم وثروتهم .ولا يحتاج

الفساد السياسي إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل "تجارة النفوذ " لمنح الأفضليات التي تسمم الحياة السياسية والديمقراطية.

ويشمل الفساد السياسي مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيون عبر توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها. وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات الإدارية التي يرتكبها الموظفون الرسميون، الذين يمثلون إلى حد ما المصلحة العامة.

ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما يشكل فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية، تحديا قوياً للقيم الديمقراطية. وهي أمور تعمقت في معظم بلدان العالم، في العقود الماضية.

وتشمل وسائل مكافحة الفساد السياسي جملة من الإجراءات التالية، تتمثل في وضع قواعد للتمويل السياسي، ووضع قوانين لمراقبة الإنفاق السياسي .

وخاصة في ما يتعلق بشراء الأصوات في الانتخابات العامة، ووضع رقابة خاصة على القطاع الخاص في ما يتعلق بصفقات الأسلحة والنفط. كما تشمل الإجراءات التدابير الآيلة إلى خفض تضارب المصالح، ووضع رقابة على الموظفين الذين يتمتعون بالحصانة وخاصة في مؤسسات القطاع العام.

والفساد "السياسي" أخطر بكثير من الفساد "الاقتصادي" كونه يرتبط عادة بتفصيل قوانين الانتخابات وتمويل حملات إعلامية تضمن لبعض السياسيين الاستيلاء دون وجه حق على مناصب حكومية رفيعة لا

يستحقونها، لانعدام المواهب القيادية فيهم. وقد وصل الفساد منذ تسعينيات القرن العشرين المنصرم درجات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم .

لذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحته. وبيّنت الأبحاث العديدة التي نشرت من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة بمكافحة الفساد الكلفة الباهظة التي يتطلبها القضاء على الفساد، كما بيّنت دوره في إعاقة النمو وتخريب التنمية على المستوى الاقتصادي ,وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد يعاني تلك الآفة الخطيرة.

علاقة الفساد بالتحيز الحضري والفقر : ان الرغبة في الحصول على رشاوي يشوه التصرف بطرق مختلفة ، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية ، وإن كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة .

فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالباً ماتنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين ؛ بسبب حجمها وسرية غالبيتها وتكون عقودها غالباً على حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية .والمعروف ان سكان الريف عادة أقل دخلاً من نظرائهم سكان المدن ، ومن ثم فإن الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيداً عن الريف قد يزيد من سوء توزيع الدخل .

كما يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر في المدن كما يراه البعض ، حيث ان الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام ، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد ويظهر ذلك في (٧٥):

75(Rose – Ackerman, S. 1978, "Corruption: A Study in Political Economy, New-York Academic press 1977 .p123 .

أ- معاناة الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية .

ب- الاستثمار في البينة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.

ج- قد يواجه الفقراء ضرائب أعلى أو أقل من الخدمات .

د - الفقراء محرومين من بيع مالديهم من منتجات زراعية .

هذا علاوة على عدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الأهلية صغيرة الحجم اضافة إلى تقليل فرص التعليم للفقراء .

الخلاصة إذاً: و طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " .

مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي([٧٦]).

ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات .

وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد .

---

[76] (Causes and Consequences Ades, A. and R. Di Tella, 1996, "The of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 6-11.

والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسئولون المحليون الفاسدون ، ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من أن تصبح غنية .

ولهذه الأسباب فإن ما نحى المساعدات يركزون بدرجة متزايدة على الفساد وأثره على التنمية ويدركون الحاجة إلى ابتكار برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد(٧٧) .

وهناك من يرى عكس ذلك فالفساد في نظرهم يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة (٧٨).

وفى نفس هذا الإتجاه ذهب " روبرت تليمان "و "نانا نيل هوليف " فى دراستهم للتنميه الإقتصاديه خلال الفساد البيروقراطى ، إلى أن الفساد البيروقراطى يسهم فى عمليه التنميه الاقتصادية.

ورأى ليف هذا يأخذ بوجهه نظر تشير إلى أن الفساد يمكن أن يسمح للمراقبين فى المجتمع بالتغلب على المواقف المعوقه للنمو والتقليل من الخوف ، وذلك بخلق مناخا مناسبا للإستثمار ، كما أنه يساعد الحكومه على تحصين مشاريعها بتوسيع إلتزاماتها بصوره تتجاوز رغبه واضعى الخطط الإقتصاديه لمواجهه تغير الظروف .

وهنا يريد أن يؤكد ليف قضيه مؤداها أن حكومات الدول الناميه تتأثر بالتضخم الذى يصاحب عمليه التنمية والذى يصاحبه صور عديده

77(World Bank , 1997a World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University.

78(Rose – Ackerman, op cit p 137.

من الفساد والذى يكشف من ابعاد المشكله .

ونرد هنا على ليف بأن ظاهره الفساد ليست ذات طــابع عقلانـــى ولاتتسم بالرشاد ،فالذى يؤكد أن الافراد الذين ينشرون الفساد لديهم رغبه ايضا بالتغيير إلى الأحسن ، فالفساد الذى يرتبط دائما بصراعات داخــل الانظمه يرتبط التخلص منها بتغيير هذه الانظمه وإحلال أخرى بدلا منها تكون فيها مظاهر الفساد أقل انتشاراً (٧٩).

ويثير البعض تساؤل عما إذا كان من الممكن أن يكون الفساد باعثا على التنمية السياسيه ؟ هذا ما اعلنه بوضوح " جورى ابيوفا " بقوله : إن الفساد يساعد على النمو السياسى .

ويذهب معه فى نفس الرأى " كــارل فريــدريك " فــى دراســته للباثولوجيا السياسية حيث ذكر أن الفساد بصوره المتعدده شواهد يعتمــد عليها مناهضى النظم السياسية وخصوصاً فى المجتمعات الديموقراطيــه ،حيث يوعدون بالقضاء عليها إذا ما أقيم بدلا منها نظاما يكون الفعلاء فيه هم أصحاب السلطة .

وإذا كان "فريدريك " يؤكد على وظيفه هذه الظواهر فى أن بلوغها مستويات معينة من الانتشار قد يؤدى إلى تغيير فى الإدارة القائمة بالأمور السياسية وإحلال إداره أخرى غيرها ، ومن ثم يمكن القول بأن الفساد له دور إيجابى فى ظروف معينة بالنسبة للجهاز الإدارى (٨٠).

---

[79](Nathaniel H0:Economic Development Through Burȇaucrtic Corruption "The America Behavioral scientist 01964, VIII , PP 11.

[80](- Abucva, Jose V : The contribtion of nepotijm ,sotjlo and graft to political Development :East center Review 0III , 19660PP045 0
- Friedrich , Corlj 0political pathology , p04 0

- وإذا كان البعض يرى أن الفساد الذى يأتى فى صورة المحسوبية السياسية يمثل عاملاً فى الإستقرار السياسى القصير الأجل بأكثر مما يمثله فى زعزعه الإستقرار ، إلا أن البعض الاخر يقرر أن الفساد الذى كان يبدو أنه يساهم فى وقت من الأوقات فى الإستقرار يمكن أن يسفر عن عكس ذلك بالضبط بمرور الزمن ،وهذا ما تشهد عليه الإضطرابات التى تحدث فى كثير من الدول (٨١).

فالأقرب إلى الصحة ، القول بأنه يمكن للفساد أن يساهم فى تثبيت أحوال سياسيه معينه تتصف بالقهر والظلم ويفتقد فيها الجميع - باستثناء نخبه ثريه - إلى الإمكانيات اللازمة لحماية أنفسهم من الاستغلال ، فالشواهد تؤكد أن الفساد المتغلغل والطليق يعتبر موهناً من الناحية الإقتصادية فى المعتاد .

- وفي بعض التحليلات (على خلاف النظرية التقليدية) هناك رأي يقرر أن الفساد يمكن فعلاً أن يدفع النمو الاقتصادي - أو على الأقل لا يعيقه- من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية .

ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق آسيا والتي أثبتت أن كثافة الفساد لا يعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو

لمزيد من التفصيل يراجع ا د السيد على شتا - الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل - مكتبه ومطبعه الإشعاع الفنيه - الطبعه الاولى ١٩٩٩ - ص٥ .

[81](**Philp, Mark. 1987. "Defining Corruption: An Analysis of the Republican Tradition." Pape- presented to the International Political Science Association research roundtable or political finance and political corruption, 15 May, Bellagio, Italy.**

الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى فإن الدليل المقارن حديثاً المبنى على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي .

وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي ، وأن هذه العلاقة ليست حتمية فـــي كل الأوقات ، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كمــا في تجربة جنوب شرق آسيا .

الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى فإن الدليل المقارن حديثاً المبنى على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي .

وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي ، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات ، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا .

المطلب الثانى

أبعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية

تمهيد :

تم التطرق في الصفحات السابقة إلى الآثار الاقتصادية للفساد وما يترتب عليه من عرقلة لعملة التنمية . وهنا تقتضى الضرورة إلى التطرق إلى أبعاد الفساد المختلفة .

ولعل من الأبعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبيض الأموال... وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية .

<u>ففي تقرير لمجلة "الأهرام الاقتصادي"</u> ذكر أن التهرب الضريبي في مصر يتراوح بين ٢٢-٨٠ ملياراً من الجنيهات سنوياً ،إضافة إلى ذلك فإن هناك تصريحات رسمية ذهبت إلى أن ٧٥% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب الذي أصبح سلوكاً عاماً بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ، وعبث القانون ، وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة (٨٢).

أما في لبنان ، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقاً لدراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي إلى٧٠% من إجمالي

---

82) مجلة الهرام الاقتصادى العدد ١٤١٧ الصادر فى يونيو ١٩٩٦ .

المكلفين ، وفي أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي ١٠% من الناتج القومي ، وفي الاتحاد الأوربي ١٦% (٨٣) .

وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية أن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ أوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الجدود والموانئ حسب دوائر الجمارك ؛ ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام ٢٠٠٨ على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير (٨٤).

وقدرت الدراسة أنه مابين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي ١٠٠ مليار دينار جزائري ، أو ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جداً قياساً بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة .

ويرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي ، وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم .

ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد . كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود

---

83) الموقع الاليكترونى :www.Icps-lebanon.org

84) طواهر محمد التهامى – تأثير الفساد الإقتصادى على النشاط التنموى فى البلاد النامية – المؤتمر العلمي السادس حول الحكم الراشد ودوره فى التنمية المستديمة – الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ص٢٢ – الجزائر ٢٠٠٦.

قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول .

وسنركز في الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهريب والغش الصناعي ، ودور البيئة الملائمة في استشراء هذا البعد من أبعاد الفساد ، والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية ؛ حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الأسباب الرئيسة في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول .

الفرع الأول

التهرب الضريبي و التهرب الجمركي

يعرف التهرب الضريبي بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها ، وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول ، وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية ([85]).

وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدراً من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته

---

[85](Paolo. 1995. "Corruption and Growth." Quarterly Journal of Economics 110, issue 3, .to. 442 (August): 681-712.

تجاهها ؛ وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به إلى حد بعيد، إذ أن عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه إلى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من الأعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو إلقاء عبئها على الغير .

وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام اساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي Tax Avoidance ، الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي ، أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه.

ويتضمن التهرب الضريبي غشاً وتحايلاً على التشريعات الضريبية ومخالفة الاحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ اليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث :

أ- مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية .

ب- مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .

ت- مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) ، معتمداً على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة ، واستعداد المكلف لدفع مبالغ

الرشوة طالما أنه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية (٨٦).

علاقة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي بالفساد :

ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وانما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة .

وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير التكاليف والإعفاءات .

مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية ، يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد ، أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية .

وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقضاها الموظفون التي لا تتلائم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ؛ مما يشعرهم بالغبن ، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

---

[86](Dobel, J. Patrick. 1978. "The Corruption of a State." American Political Science Review 72, no. 3 (September): 958-73

كما يعتبر التهرب الجمركي نتيجة اخرى من نتائج الفساد وهـي تشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة ، بيد ان التهرب من دفع الضريبة الجمركيـة يخـص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية اسـتيراداً وتصديراً .

ولعل من المناسب التطرق إلى علاقة التهرب الجمركي بالفساد ،وما هى الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي ، و ما هى آثار التهرب الضريبي على الدخل القومي وهو ما سنتاوله فى الفرع الثانى .

الفرع الثانى

الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

١- انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مما يؤدى إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات ؛ كما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .

٢- رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب .

٣- اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية ، وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .

٤- عدم تحقيق العدالة الضريبية ، بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب .

٥- ضعف الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وإنعدام الأمانة وأداء الواجب ، والذي يقدم أجيالاً تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .

٦- التأثير على المنافسه بين المشروعات : فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة انتاجها بالنسبة لتكلفة إنتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وإيراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .

٧- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو مايسمى بالاقتصاد الخفي underground economy، إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة (٨٧).

الفرع الثالث

أثر التهرب الضريبي على الدخل القومي

يمكن قياس الآثار الاقتصادية للخسارة المالية للدولة الناجمة عن التهرب الضريبي والتهريب بشكل نموذج رياضي بأرقام افتراضية(**).

لنفترض ان التهرب من دفع الضريبة (من قبل الأفراد والشركات) تم تقديره بحدود ١٨٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ ؛ مما يعني أن التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالها السلطة المالية .

وعلى افتراض توازن الموازنة أي أن ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الإنفاق على السلع والخدمات العامة ، وبالتالي فسيكون الإنفاق أقل مما كان ينبغي إنفاقه بمقدار ١٨٤ مليون دولار ، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل القومي بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات ، استناداً لنظرية المضاعف والمعجل . وكما يلي :

---

(1) 87(Ouma, Stephen. 1991. "Corruption in Public Policy and Its Impact on Development: The Case of Uganda Since 1979." Public Administration and Development 11, no. 5 (September): 473-90.

(2) Ades, Alberto, and Rafael Di Telia. 1994. Competition and Corruption. Institute of Ecorvzer- ics and Statistics Discussion Papers 169. Oxford, UK: University of Oxford.

Ades, Alberto, and Rafael Di Telia. 1995. "National Champions and Corruption: Soene Unpleasant Competitiveness Arithmetic." University of Oxford. Photocopy

أولاً: أثر المضاعف:

لو لم يكن التهرب قد حصل ، فسيكون لدى الدولة وفـرة نقديـة قدرها ١٨٤ مليون دولار ، وعند استثمارها ستؤدي إلـى خلـق دخـول متراكمة في كل دورة إنفاق لنصل في النهاية إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق تلك الوفرة بعدة مرات، ويمكن تقدير الزيـادة فـي الـدخل القومي بالعودة إلى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي :

حيث ان K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاسـتهلاك .
فاذا علمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك يبلغ (٠,٧٧) تقريباً ، سنحصل على النتائج التالية:

استثمار دولار واحد سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً قدره ٤,٣٥ دولار تقريباً، أي يزداد الدخل لأكثر من أربعة مرات عـن مبلـغ الاستثمار الأولي .

وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار الوفرة النقديـة البالغـة ١٨٤ مليون دولار ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل القـومي قـدرها ٨٠٠ مليون دولار.

ثانياً : أثر التداخل بين المضاعف والمعجل :

إن تأثير الاستثمار على الدخل ومضاعفته لعدة مرات ليس نهايـة القصة ، وإنما هناك تأثير آخر يترافق مع كل إنفاق استهلاكي يؤدي التي زيادة في الدخل القومي اكبر مما توصلنا إليه ، فالأرقام السابقه تشير إلى أن الزيادة في الدخل القومي إنما جاءت حصيلة الزيادة في الاستهلاك فقط ، فنظرية المضاعف لم تلتفت إلى أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار.

وفي الواقع أن الزيادة في الاستهلاك من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات ، حيث أن التغييرات في الاستهلاك هي أساس الوصول إلى الطلب على السلع والخدمات الوسيطة والسلع الرأسمالية ، والنمو المتحقق في إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية يدفع لخلق الحاجة إلى المنتجات الوسيطة والمعدات – وعن طريق معاملات العلاقة التكنولوجية في النظام الإنتاجي .

وبهذا يعتبر الطلب على السلع الرأسمالية والخدمات والمنتجات الوسيطة أمر لابد منه ، وهو طلب مكتسب ، إذ أنه متصل بالطلب الاستهلاكي النهائي ومستمد منه عن طريق معامِلات الإنتاج التكنولوجية ، وبهذا يزداد الاستثمار في السلع الرأسمالية ، وهذا ما يطلق عليه بالاستثمارات المرغّبة أو المولّدة (Induced Investment) .

إن العلاقة بين الطلب النهائي على السلع الاستهلاكية والاستثمارات المولّدة يطلق عليها بالمعجل *Accelerator* . وعند أخذ هذا الأثر بنظر الاعتبار سنلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي تزيد عن (٨٠٠) مليون دولار ؛ وذلك بتأثير زيادة حجم الاستثمارات المولّدة .

إذن يمكننا القول بأن هنالك أسلوبين لزيادة الدخل القومي ، الأول يتمثل في تحويل الوفرة النقدية إلى إنفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك ، والثاني يتمثل في تحويل الوفرة النقدية إلى إنفاق استثماري يحكمه معامل رأس المال .

وبين هذا وذاك يمكن تقرير معدل الإسراع بالتنمية الاقتصادية استناداً إلى اعتماد النسبة الأكبر من أحد الأسلوبين على أن تكون النسبة الأصغر من الأسلوب الثاني عنصراً مكملاً كافياً في العملية ، وهذا الذي

يعتبر "كافياً " يقرره أصلاً الحد الأدنى من المطالب لضمان قيام المضاعف والمعجل بدورهما كاملاً في البرنامج التنموي المرسوم .

ولعل اعتماد أسلوب ثالث وهو المزج الأمثل بين الأسلوبين ، سيؤدي إلى النمو المتوازن في الاستثمار . ووفقاً لهذا الأسلوب ستضاف الإنتاجية المضافة وبشكل مستمر إلى الاستهلاك ، ويستخدم مستوى المدخرات الآخذ في الارتفاع بعد ذلك لرفع مستوى التكوين الرأسمالي .

نخلص مما تقدم إلى أن مبالغ التهرب الضريبي لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف .

وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار ؛ مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي .

حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات ، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية .

وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي أوضحناها فيما سبق ، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ أن هروب ١٨٤ مليون دولار

من الإنفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي ٨٠٢,٢٩٣ مليون دولار.

وأن جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي ٢,٢٩٣ مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للإستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي

إذا الخلاصة أنه يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثاراً خطيرة ، يمكن أن نلخصها فى الأتى :

١) عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة .

فإذا عومل الإثنان وهو من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع ، معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع .

ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع . مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

2) يترتب على الممارسات الفسادية في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفسادية ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل (٨٨).

فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً.

وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له .

---

[88]) Kaufman, Daniel, and Aleksander Kaliberda. Op cit .p 7-9

المطلب الثالث

الآثار الاقتصادية الكلية للفسادعلى الإنفاق الحكومي وعلى سوق الصرف الأجنبي وعلى سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار

أولاً : أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثاراً على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هـذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه .

وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع مـا ، سـؤ تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة ،لأنها سوف تتجه صـوب أوجـه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع .

ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأنديـة ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها لـيس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفـاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه

البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة .

كما أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع (٨٩).

ثانياً: أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من أجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفسادية في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها إنقسام هذا السوق إلى سوقين :-

سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارناً بالطلب . وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي .

ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع .

كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك ، مما يفضى في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراريته .

وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من

---

89) مورو، باولو– الفساد ، الأسباب والنتائج . التمويل والتنمية– مارس 1998م–ص.11– 13

آثار سيئة على الاقتصاد.

ثالثاً : أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقاً في الأسواق المالية ، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية ، أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك.

ولكن يترتب على انتشار الفساد إنتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومضلله في أغلب الأحيان ، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءاً ضريبياً منخفضاً بغرض المعاملة الضريبية ، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات .

مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية ، لأنه بعد فترة زمنية معينة من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار لأسعارها.

أما بالنسبة لصناديق الاستثمار فهي تستند على مبدأ أن الجمهور غير المصرفي- وخصوصاً معظم أفراد القطاع العائلي - ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية لكي يمكن المقارنة بينها ، وبالتالي اختيار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائداً أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر. وبالتالي يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لديهم المقدرة في تقويم جدارة الأوراق المالية نيابة عن الأفراد المستثمرين .

ومن ثم يتم تجميع الموارد المالية منهم واستثمارها في أوراق مالية ذات معدل عائد معين ومخاطر منخفضة ، بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا الصندوق عند حدها الأدنى .

ولكن ما يحدث عملاً ، وفي أغلب الأحيان حدوث اتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر أوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي ، مما يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعر مرتفع (٩٠).

وبالتالي تحقيق الصندوق مكاسب رأسمالية ، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ مالية كبيرة مقابل بيع أسهمها ، ثم تنخفض بعد ذلك أسعار هذه الأسهم وتحل الخسارة بعدد كبير من الأفراد من المستثمرين الصغار ، كما تنخفض أسعار أسهم صناديق الاستثمار نفسها كما حدث في عدد من البلدان النامية .

وعليه يمكن أن نقرر أن للفساد آثار اقتصادية سيئة على المجتمع . وهذه الآثار تتمثل في إعاقة للنمو الاقتصادي ، هذا إلى جانب أثره السيئ على القطاع الضريبي بالحد من موارد الدولة ؛ مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفساد يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

هذا إلى جانب أثره على الإنفاق الحكومي من خلال سوء تخصيص الموارد العامة أو ضعف جودة السلع المستوردة أو المشروعات المقامة ، إضافة إلى أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي من خلال

90(Di Telia, D. and Braun, M. 2000. "Inflation and Corruption" .A Paper Presented at a Seminar Held in Harvard Business School.

زيادة عجز ميزان المدفوعات ، وتفاقم هذا العجز باستمرار الفساد ؛ مما يضطر الدولة إلى الاقتراض عند عجزها عن سداد ديونها.

وعلاوة على ما سبق فإن الفساد يسهم في الإخلال بمبدأ الشفافية والذي هو شرط أساسي لقيام سوق المال وتطوره.

وأدت السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم ، خاصة في البلدان العربية المنخفضة الدخل ، مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا ، وأثر ذلك سلبياً على خفض القيمة الشرائية . وأثرت السياسات المالية للدولة ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، عبر آليات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وأفضت الأوضاع غير التنافسية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لصالح رأس المال دون الأجر، إضافة إلى أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية .

وتراجعت دولة الرعاية الاجتماعية تبعاً لسياسات الإنفاق المتبعة ، فضلاً عن أن الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية أفضت إلى هروب رؤوس الأموال الدولية ، وأسهمت في إنتاج الفقر، بسبب انخفاض الطلب على العمل وتدني الأجور.

وتؤكد الدراسات المتخصصة وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد، أي أن الحكومات الأكثر فساداً تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر، بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد.

ويرى المختصون أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (١٩٥٠-٢٠٠٠) يقدر بنحو ثلاثة

آلاف مليار دولار أي (ثلاثة تريليونات دولار) ويقدر ما صرف على التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار.

أما عملية إعمار البنى التحتية وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أخرى في الفترة ذاتها. أما الألف الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل تسهيل وتسيير العمليات والأعمال المطلوبة للشقين الأولين.

وهذا يعني إن صحت هذه الأرقام أن ثلث ثروة الأمة نهبت وحجبت عن مشروعات التنمية نتيجة الفساد.

ويسبب الفساد المزيد من الفقر وعدم العدالة في الحصول على وظائف الدولة، نظراً لعدم حصول طالبيها على الدعم المعروف المصدر . ويمثل الفساد الشر الأساسي الذي تنتجه أنظمتنا السياسية العربية الحالية، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق عالمنا الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وسائر أشكال الاستغلال الوحشية.

ويرتبطا الفقر بالفساد من خلال الآثار الاجتماعيةالتى يسببها حيث يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى (Public bads) سياسات سيئة، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية .

ويؤدي تفشي الفساد في المجتمع إلى تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي، وتدني مستويات المعيشة، وزيادة في أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً .(Socialmarginalized) وذلك للأسباب الأتية :

- يؤدي الفساد إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم في الدعم.

يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

كما يشكل الفساد خطراً على السلم الاجتماعي حيث يؤدى إلى :-

- يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع .
- يضعف الفساد من شعور المواطنين بالانتماء الاجتماعي للدولة.
- يسهم الفساد في تردي نظم التعليم، ونظم الرعاية الصحية .
- يسهم الفساد في استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط التي تنعكس سلبياً على العمل والإبداع .
- يدفع الفساد بأصحاب الكفاءات العلمية للهجرة، نتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية الرفيعة والهامة، بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والفئوية.

– حتى فى مجال الآثار السياسية للفساد نجد أنه يتسبب فى الآتى :

- يتسبب الفساد في اختلال النظام العام في البلاد.

-يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة .

-يعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر .

- يُفقد الفساد الأنظمة التي تتمتع بقدر من الديمقراطية والشفافية احترام مواطنيها .

-يضعف الفساد ثقة الأفراد في الحكومات ومؤسساتها المختلفة .

- يؤدي إلى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الولاءات السياسية .

- يتسبب الفساد وسوء توزيع وتخصيص الموارد، في زيادة حالات العنف، والانقسامات في المجتمع، وفي إضعاف الاستقرار السياسي .

-يساهم الفساد في تعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

-يسيء الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وفي العملية السياسية بشكل عام.

- يوفر الفساد البيئة المناسبة لتقلد أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة وارتقائهم إلى أعلى المناصب في النظام.

إذاً فقد تحوّل الفساد Corruption من ظاهرة Phenomena إلى نظام وطريقة للحياة في كثير من الدول النامية، وكان من الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثارٌ وتداعيات سلبية على مجمل

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الدول النامية (Developing countries)، وهي آثار تتبدى على المدى المتوسط .

ومعرفة هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على اقتصادات تلك الدول يخلق وعياً لدى شعوب الدول النامية ويحفز القوى المختلفة في المجتمع، من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات ونقابات، على محاربة هذه الظاهرة ومحاصرتها ومعاقبة رموزها.

وتتفاوت التقديرات بشأن كلفة الفساد وآثاره على التنمية ، فقد قدر البنك الدولي(World Bank) والأمم المتحدة (United Nations) قيمة ما يتدفق من العائدات غير المشروعة من الفساد والجريمة والتهرب من الضرائب، عبر الحدود سنوياً، بما بين تريليون (1 إلى يمينه 12 صفراً) دولار و 1.6 تريليون دولار، وهو ما يعادل بين 3 إلى 5 % من حجم الاقتصاد العالمي([٩١]) .

وذكرت منظمة الشفافية الدولية (International Transparency) المعنية بمراقبة ممارسات الفساد والحث على مكافحته وتطويقه، في تقريرها عن الفساد العالمي لعام ٢٠٠٥، أن الفساد المنهجي في قطاع المشتريات العمومية يزيد تكاليف الدولة بقيمة ٢٠ أو ٢٥ % ويقلل من نوعية البضائع والخدمات المستحصل عليها.(١) –الموقع الالكتروني : www.transparency.org

---

[91](Sector Management in Botswana Lessons in Pragmatism. World Bank Staff Working Papers No. 1709. Washington: World Bank

وقدر الاتحاد الإفريقي في تقرير صادر عنه عام 2002، حجم خسائر الاقتصاد الإفريقي وحده بما يزيد على 148 مليار دولار أميركي سنوياً، أي ما يعادل 25 % من حجم إجمالي الناتج القومي لدول القارة الإفريقية مجتمعة[92].

و بالنسبة للعالم العربي، حسب ما أشار إليه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 2005، فإن نحو 300 مليار دولار تتعرض للنهب وللفساد في العالم العربي كل عام .حيث تم تسجيل ورصد الآثار والتداعيات التالية :

أ - الآثار الاقتصادية:

- أولاً : يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، إذ يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية .

وخاصة عندما تطلب الرشا من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعدُّ الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبصورة خاصة معوقة للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم

---

92) **Kameir, E,, and I. Kursany. 1985. "Corruption as the Fifth Factor of Production in the Sudan." Research Report No. 72. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies**

لا، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشا والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع تكلفة المشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.

- ثانياً : يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة

- ثالثاً : يدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشا بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

- رابعاً : يحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك أيضاً من إيرادات الخزينة، ومن ثم قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية .

خامساً : إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشا كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة .

سادساً : ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد .

سابعاً : يؤدي الفساد وتبديد الموارد إلى زيادة في حجم المديونية الداخلية والخارجية.

ثامناً : يؤدي تبديد الموارد والنقص في الإيرادات (العائدات) الحكومية نتيجة ممارسات الفساد الكبير والصغير إلى تحميل المواطن أعباء النقص في الإيرادات عن طريق فرض أشكال جديدة من الرسوم والضرائب تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة.

- تاسعاً : يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

- عاشراً : وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، إذ يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون القرار.

- حادى عشر : تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية بحيث يسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع، إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة في جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.

- ثانى عشر : يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي، وزيادة تكاليف المشاريع في مختلف القطاعات، وزيادة الإنفاق على أعمال الترميم والصيانة غير الحقيقية والديكورات وغيرها من صور الفساد وأشكاله إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

- ثالث عشر : يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات، وبالتداعي ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) .

- رابع عشر : يؤدي الفساد وسوء توزيع الموارد إلى زيادة حقيقية وملموسة في معدلات البطالة والفقر.

- خامس عشر : يعيق الفساد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- سادس عشر : يحفز الفساد النشاط في القطاعات غير الرسمية أو ما يعرف باقتصاد الظل.

ب - الآثار الاجتماعية :

- أولاً : يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى Public) bads سياسات سيئة) ، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية .

- ثانياً : يؤدي تفشي الفساد في المجتمع إلى تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي، وتدني مستويات المعيشة، وزيادة في أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعيا(Social marginalized) .

ثالثاً : يؤدي الفساد إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم في الدعم .

- رابعاً : يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

-خامساً : يشكل الفساد خطراً على السلم الاجتماعي .

- سادساً : يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع.

- سابعاً : يضعف الفساد من شعور المواطنين بالانتماء الاجتماعي للدولة.

- ثامناً : يسهم الفساد في تردي نظم التعليم، ونظم الرعاية الصحية .

- تاسعا : يسهم الفساد في استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط التي تنعكس سلبياً على العمل والإبداع .

-عاشرا : يدفع الفساد بأصحاب الكفاءات العلمية للهجرة، نتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية الرفيعة والهامة، بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والفئوية .

ج – الآثار السياسية :

أولاً : يتسبب الفساد في اختلال النظام العام في البلاد .

ثانياً : يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة .

- ثالثاً : يعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر .

- رابعاً: يُفقد الفساد الأنظمة التي تتمتع بقدر من الديمقراطية والشفافية احترام مواطنيها .

خامساً : يضعف الفساد ثقة الأفراد في الحكومات ومؤسساتها المختلفة .

سادساً : يؤدي إلى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الولاءات السياسية .

سابعاً : يتسبب الفساد وسوء توزيع وتخصيص الموارد، في زيادة حالات العنف ، والانقسامات في المجتمع، وفي إضعاف الاستقرار السياسي.

ثامنا : يساهم الفساد في تعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

- تاسعاً : يسيء الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عاشراً : يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وفي العملية السياسية بشكل عام .

حادى عشر : يوفر الفساد البيئة المناسبة لتقلد أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة . وارتقائهم إلى أعلى المناصب في النظام(٩٣)

93) Bayley, David H., The Effects of Carruption in adevelpoing. Nation western Political Quarterly, XIX December. 1966. pp. 719-23.
I Bank. 1996. World Debt Tables: External Finance to Developing Countries, vol. 1. Washington: World Bank.
ak, Isil, and Leila Webster. 1995. Small and Medium Enterprises in Lebanon: A Survey. •Vashington: World Bank, Private Sector Development Department and Industry and Energy Division, Middle East and North Africa Country Department II. Final report 28 January).

المبحث الرابع

طرق معالجة الفساد الاقتصادي

سوف نتناول علاج الفساد الاقتصادي في الفكر الوضعي والإسلامي ثم الإصلاحات الدولية الواجب إتباعها كل فى مطلب مستقل على النحو التالي:-

المطلب الأول : علاج الفساد في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني : علاج الفساد في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث : الاصلاحات الدوليه الواجب إتباعها لمعالجة ظاهرة الفساد .

المطلب الأول

علاج الفساد في الاقتصاد الوضعي

أولاً : نظرية الاختيار العام .

يرى أنصار نظرية الاختيار العام أنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الريع ، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحد من قوة الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار، وعلى القطاع المصرفي، وإزالة المعونات وتخفيض التعريفات الجمركية وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة .

والتوقع هو أنه بتخفيض حجم القطاع العام والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وتخفيض فرص جني الريع يقل الفساد (94) .

ويمكن للإصلاح الاقتصادي أن يكون له نتائج عكسية على الفساد ولا سيما في الأجل القصير. فمثلاً في غياب قوة الإجبار في الإصلاحات الضريبية المخصصة لزيادة الإيرادات الحكومية يمكن أن يزيد الحوافز على الممارسات الفاسدة .

كما أن الخصخصة في غياب إجراءات تنظيمية قوية فعالة ذات

---

[94]- I Bank. 1996. World Debt Tables: External Finance to Developing Countries, vol. 1. Washington: World Bank.
ak, Isil, and Leila Webster. 1995. Small and Medium Enterprises in Lebanon: A Survey. •Vashington: World Bank, Private Sector Development Department and Industry and Energy Division, Middle East and North Africa Country Department II. Final report 28 January).

ولمزيد من التفصيل

Coolidge, Jacqueline, and Susan Rose-Ackerman. 1996. "Rent-Seeking and Corruption in African Regimes: Theory and Cases." Manuscript (May).

إمكانية كبيرة لتوليد مستويات عالية من السعي لجني الريع الاقتصادي ولا سيما في الاحتكارات الطبيعية.

ويشير المنتقدون للإصلاح الاقتصادي إلى الحاجة إلى مصادر جديدة للدخل والعمالة خارج نطاق القطاع العام لتخفيض حوافز سلوك جني الريع من ناحية ، وللإصلاحات السياسية لتوفير بيئة مؤسسية يمكن من خلالها معالجة الفساد من ناحية أخرى.(١)[٩٥]

وهذا الإصلاح يستلزم في نظرية الاختيار العام مزيداً من الرقابة المحكمة والتنظيم الصارم لهذه الإصلاحات حتى لا يكون المنتفع النهائي من هذه الإصلاحات النخبة التي تنتمي للدولة.

وعلاوة على ذلك ، فإن غياب الفرص الاقتصادية البديلة يحد من مجال تخفيض الفساد إذا ما ظل القطاع العام المصدر الأساسي للدخل والعمالة الرسمية (96) .

وهناك رأى يرى إمكانية الحد من الفساد بخلق المؤسسات الديمقراطية الجديدة، كالمشرعون المنتخبون، ولجان البرلمانات المنتخبة والمؤسسات الرقابية ونحوها، لأن هذه الإصلاحات السياسية تساهم في خلق بيئة أكثر حفزاً في تخفيض الفساد لأنها تزيد استجابة السياسية لرغبة

---

[95]) Andreski, Stanislav. 1968. "Kleptocracy or Corruption as a System of Government jr Africa." In Stanislav Andreski, The African Predicament. New York: Atherton. P211.

Ayittey, George B. N. 1992. Africa Betrayed. New York: St. Martin's Press-p.213.

[96]) World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University.p .32

1- johnston . michael.and y.haa.1995. " chimas smrge of corruption " gomrnal of democracoy no .4 (oclober) : p 80-94 .

أفراد المجتمع(٩٧)

إلا أنه يرد على هذا الرأي بأنه رغم أن المنافسة السياسية تقدم نخباً سياسية جديدة يمكن أن تتخذ تصرفات جادة ضد الفساد، إلا أن هذا لا يمنع من اتخاذ تلك النخب لنفسها مزيداً من الفرص لجني الريع، كما حدث ذلك في القارة الأفريقية .

وعلاوة على ذلك فليس هناك ارتباط معنوي بين الحقوق والعمليات الديمقراطية والفساد، كما أثبت ذلك (Johnston) .

ويضاف إلى ما سبق فإن هناك الكثير من الأمثلة لبلدان زاد الفساد فيها، مما يعني أن هذه المؤسسات والوكالات لا يكتب لهـا النجـاح في مقاومة الفساد إلا بتنظيم الأفراد لأنفسهم تنظيماً فاعلاً، وهو ما يطلق عليه (Johnston) مفهوم التقوية الاجتماعية، ويقصد بهـا نطـاق المـوارد الاقتصادية والسياسية المتاحة للمواطنين المدنيين كأساس لمقاومة الفساد المنتظم أو الممتد.

وعليه فالمظاهرات الجماهيرية ضد السياسيين الفاسدين كثيراً مـا دفعت السلطات إلى إزالة هؤلاء الفاسدين من أماكنهم ومراكزهم في بعض الدول كما حدث لحكومة بنظير بوتو في باكستان ، وكولردي ميلـو في البرازيل .

ولكن هذه المظاهرات ليست حلاً جذرياً للمشكلة وخصوصاً عندما يكون الفساد ممتداً، وإنما قد تفضى إلى غياب مؤقت لها، ولكن سرعان ما

---

97 *(Shumer, S. M. 1979. "Machiavelli: Republican Politics and Its Corruption." Political Theory, no. 1 (February): 5-34. Sim is, Konstantin M. 1982. USSR: The Corrupt Society. New York: Simon & Schuster.*

تظهر على السطح من خلال قنوات أخرى .

لذا لا بد من دعم هذا المبادرات بإيجاد منظمات ومشروعات وشبكات داخل المجتمع المدني يمكن من خلالها مراقبة سلوك الأفراد الرسميين وزرع الثقة الجماهيرية فيما يقوم به موظفو الدولة الرسميون من واجبات ووظائف.

ورغم كل ذلك فليس كل المنظمات داخل المجتمع على وتيرة واحدة في مكافحة الفساد، فقد يكون لبعضها قوة دافعة لمكافحة الفساد، ومع ذلك فإن هناك مجموعات أخرى من هذه المنظمات منتفعة منه ومن ثم تقاوم التغيير، لذا يقترح تدعيم هذا الأمر وتكميله بواسطة تدخلات مؤسسية .

ثانياً :مدخل الأشواك المتعددة.

تقوم جهود مكافحة الفساد وفقاً لمدخل الأشواك المتعددة على مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية ، وأما السياسية فتتمثل فى تقوية آليات إمكانية المحاسبة والرقابة على استخدام الموارد، وتحسين شروط تشغيل المستخدمين، وعدم محاباة الأقارب في التعيين ونحو ذلك.

وأما التشريعية فهى تتمثل فى إصلاح النظام القانوني، بحيث يتضمن عقوبات وكذا صلاحيات كافية لردع الفساد ومن ذلك الحقوق الإجبارية للملكية والحقوق التعاقدية الإجبارية وكذا إجراءات تحسين الهيئة القضائية وجعلها أكثر مصداقية ونزاهة.

وأما المؤسسية فتتمثل فى إنشاء وكالة لمقاومة الفساد ، وكذلك محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد، وإعلان ملكية الأصول لكل السياسيين

والمستخدمين المدنيين(٩٨).

ولكن نجاح هذه الوكالات المتخصصة في مكافحة الفساد يتوقف على مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتـصادية ، وأشكال أوسع يفرضها الفساد في دول معينة، فعندما يكون الفساد ممتداً فإن تلك الوكالات يمكن أن تلعب دورا محدودا ، يتوقف على قوتها في البحـث والاستقصاء والإجبار والذي يحـد منـه نفـوذ الـسياسيين المـؤثرين والمستخدمين المدنيين المتلبسين بالفساد.

فكما يرى (Little, 1996) أن نجاح مقاومة الفساد يعتمـد على الإرادة السياسية، وهذا غير متوفر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بـسبب التهديد المحتمل الذي تواجهه المؤسسة السياسية والبيروقراطية (٩٩) .

ثالثا :العوامل الخارجية.

يحظى الفساد المؤسسي بتأييد كبير من ممثلين خـارجيين وخصوصًا مانحى المعونات الخارجية. ويمكن تخفيض الفساد بالإصلاح المؤسـسي والذي لا يكون فاعلاً في تحقيق ذلك كالإصلاحات السياسية .

وإنما قد يكون ملائماً ربما في دول لا يكون الفساد ممتداً فيها أو يكون بها قوانين ووكالات لمحاربة الفساد، أو تأييد جماهيري واسع، لأن حكومات هذه الدول غالباً ما تأتي عن طريق التصويت الحـر والعمليـة الديمقراطية، ولهذا فإنها تكون خاضعة للمساءلة والمحاسبة من الجمهور

---

98) Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.p 45.

99(Little, W., 1996, "Corruption and Democracy in Latin America," IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 64-70.

ولكن هناك حذر من الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والمؤسسية، طالما أنها ستصل إلى مدى محدود في بلاد يكون الفساد فيها متجسداً في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية .

ولكل هذه الأسباب فإن هدف استئصال الفساد في هذه البلاد قد يكون صعباً، صحيح أنه يمكن الحد منه إلى مستويات مقبولة وغير عائقة للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ، ولذا فقد أدت محدودية الإصلاحات السياسية والمؤسسية مجتمعه إلى نمو الاعتراف بأهمية القوى الدولية كسبب من أسباب الفساد إلى استجابات دولية متنوعة.

ولما كان فساد المؤسسات في الدولة المصدرة من أحد عوامل انتشاره في الدول المستوردة ، فإن هناك الكثير من الجهود الدولية المبذولة والمكملة للإصلاحات السياسية والمؤسسية في البلدان المستوردة . ومن أهم المبادرات الحديثة في هذا الشأن مبادرة دول الاتحاد الأوربي[100] . "O.E.C.D"

ومع ذلك فهناك الكثير من الشركات الأمريكية المتورطة في تقديم رشاوي لمسئولين أجانب، مما يجعلها مرتكبة لجرائم طبقاً لقوانين الممارسات الفسادية الخارجية على مدار أكثر من عقدين.

وإضافة على ما سبق فهناك مبادرات مماثلة على المستوى الإقليمي داخل الاتحاد الأوربي وأمريكا اللاتينية تمثلت في اتفاقيات دولية

---

[100]) OECD). 1995a. "Combatting Bribery of Foreign Public Officials in International Transactions: The Role of Taxation (Note by the Secretariat)." Directorate for Financial, Fiscal and Enterprise Affairs. Committee on Fiscal Affairs. Working Party No. 8 on Tax Avoidance anc Evasion of the Committee on Fiscal Affairs. Paris. p 55)

متعددة الأطراف، الهدف منها الرقابة على الفساد سواء كان وطنيًا أو دولياً، من خلال اتفاقيات دولية لتبادل المعلومات والتعاون في الإجراءات القانونية لمحاكمة المتورطين في الفساد.

كما أن لمنظمة الشفافية الدولية دوراً بارزاً في محاربة الفساد الدولي من خلال إجراءات متنوعة، لعل أحدثها تقديم المتعاقدين المحتملين والموردين للسلع والخدمات لإقرارات موقعة من قبلهم بعدم تقديم رشاوي تتصل بالعقود الرسمية، وفي الوقت نفسه تلتزم الحكومة نفسها بقواعد الشفافية.

وذلك بمنع وقبول الرشاوي بواسطة المسئولين العموميين ، وفي بعض الدول هناك مجموعات وطنية تعمل على تحقيق ذلك من خلال التزام المنتمين للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

وأخيراً يمكن القول بأن جميع النظريات تتفق على صعوبة القضاء على الفساد (وخصوصاً الممتد) لكن يمكن التخفيف منه وذلك بالإرادة الصادقة لمكافحة الفساد ، وذلك يستلزم مجموعة من الإجراءات والإصلاحات تختلف من نظرية لأخرى.

فوفقاً لنظرية الاختيار العام يكون التخفيف من الفساد بتقليل الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي والحد من احتكار الدولة ونحو ذلك ، هذا إلى جانب تأمين الفرص الاقتصادية ، وفى نفس الإتجاه يكون التخفيف بالإصلاحات السياسية وذلك بخلق المؤسسات الديمقراطية والمؤسسات الرقابية والبرلمانات المنتخبة ونحو ذلك.

أما نظرية الأشواك المتعددة فيكون التخفيف بمزيج من الإجراءات والإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية، بل وكل الأنظمة التي تولد

الفساد فالإصلاح السياسي يكون بتقوية الآليات ومؤسسات الرقابة على استخدام الموارد وتحسين ظروف العمل ونحو ذلك.

وأما الإصلاحات التشريعيه فيكون بإصلاح القانون الجنائي والمدني وتحسين كفاءة الهيئة القضائية وماشابه ذلك .

وأما المؤسسية فيكون بوجود أنظمة للرقابة والمراجعة ، وكذا وكالة خاصة لمقاومة الفساد.

وأما العوامل الخارجية للفساد فيكون التخفيف من حدتها بإصلاح مؤسسي وسياسي من شأنه الحد منه إلى مستويات معقولة بحيث لا يعوق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

ومن وسائل علاج الفساد استخدام التكنولوجيا الذى يدعم الشفافية ويضيق فرص الفساد :

يعتبر الفساد من صنائع الإنسان وابتكاراته، واختراع طرقه وأساليبه، ويغلب عامل الذكاء على طبيعة الفاسدين لقدرتهم على استنباط الحيل والطرق الخفية لممارسة أنواع الفساد، وإحاطة أنفسهم بسياجات من السرية والكتمان.

أما الأشخاص متوسطو الذكاء فالملاحظ، غالباً، أنهم لا يورطون أنفسهم في قضايا الفساد، وبخاصة الكبيرة منها، لتخوفهم من الانكشاف، على أنه لا ينبغي أخذ هذه النظرة كقاعدة لتعميمها على حالات الفساد كافة.

لأن عنصر الفساد، من حيث المبدأ، يرتبط بأمور مثل قوة الوازع الديني، والخوف من الله، ومدى الشعور بالولاء للوطن وقيادته وأسلوب التربية، ومدى توافر أساليب وأجهزة رقابية فعالة، وأخيرا القدوة.

فكل هذه العوامل تؤثر بطريقة أو بأخرى في مدى انتشار الفساد أو انحساره. على أنها عوامل فضفاضة لا يمكن السيطرة عليها، وحسمها بإجراءات مُعرّفة ومحددة سلفا، وتبقى فرص الفساد قائمة ما وجد الإنسان على وجه البسيطة .

وتنحصر مهمة الدول في تضييق منافذ الفساد من خلال تعزيز الأنظمة الضبطية والرقابية، وتطويرها وتحديثها لتواكب التطورات المستجدة في هذا المجال، وإصدار الأنظمة اللازمة لتنظيم مختلف جوانب الحياة العامة، التي ستغطي المجالات التي لا توجد أنظمة تحكمها.

وتطوير الأجهزة المعنية بالرقابة والمتابعة على الأعمال التنفيذية، ودعمها بما تحتاج إليه من وسائل واعتمادات مالية، وكوادر بشرية مؤهلة من المشهود لها بالاستقامة ونظافة اليد .

ويأتي في درجة الأهمية لذلك، إنشاء الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد، ودعم القائم منها، ومنحها الاستقلالية التامة عن الجهاز التنفيذي، وربطها من حيث التنظيم بالسلطة العليا في الدولة، سواء كان البرلمان، أو الملك، أو رئيس الجمهورية، تبعاً لنظام الحكم القائم في أي بلد، وعدم إخضاعها لأي سلطة أخرى، بما في ذلك توفير الاستقلال المالي والرقابة الذاتية على نفسها.

وقد يختلف مسمى هذه الأجهزة من بلد إلى آخر فهناك من يسميها، هيئة مكافحة الفساد، وهو الغالب، أو يضيف إلى المسمى (وحماية النزاهة) وهناك من يسميها هيئة الشفافية، أو لجنة عليا لمكافحة الفساد، أو حتى يحدث لها وزارة باسم وزارة الشفافية كما هو الحال بالنسبة للبرازيل .

بيد أن الهدف واحد، وهو الوقوف في وجه انتشار الفساد، والحد منه، وملاحقة فاعليه وتقديمهم للعدالة .

وهناك أمر آخر مهم يحد من فرص ممارسة الفساد، وهو التوسع في استخدام وسائل التقنية في ممارسة الأجهزة الحكومية لمهماتها وأعمالها مثل :

١- نشر المعلومات والبيانات وجعلها في متناول الرأي العام، والباحثين، عبر وسائل الإعلام، وقنوات الاتصال، وشبكات التقنية، لأن من شأن ذلك توظيف مفهوم الشفافية بمعناه الحقيقي، والحد من التكهنات، ومنح الفرصة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، لرصد مؤشرات الفساد ومساعدة السلطة المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة للحد منه .

٣- نشر تقارير الأجهزة الرقابية على الناس، عبر وسائل التقنية الحديثة ليطلعوا عليها، ويتعرفوا على ما يجري في المؤسسات الحكومية بسلبياته وإيجابياته، ليكونوا :

أولاً شاهداً على مدى قيام تلك الأجهزة بواجباتها .

وثانياً لكي يبعث ذلك فيهم الروح المعنوية والحماس ، ليكونوا عوناً لتلك الأجهزة في إمدادها بالمعلومات التي تتوافر لديهم عن قضايا الفساد .

٤- الاستعانة بوسائل التقنية الحديثة في نشر الإعلانات عن المنافسات الحكومية للتوريدات وتنفيذ الأعمال، واستقبال العروض والعطاءات، ونشر نتائج فحصها وتحليلها وقيمتها، وأسماء أصحاب العروض التي حازت على القبول ودخلت دائرة المنافسة، وأسماء من لم يحز على ذلك، والأسباب.

وأخيراً المقاول أو الشركة التي فازت بالعقد وقيمته ومدة تنفيذه، وكل ذلك من شأنه أن يبعد الشبهة عن إجراءات تنفيذ الأعمال الحكومية، ويحول دون، أو يضيق، من فرص التلاعب في ترسية المنافسات .

٥- استخدام وسائل التقنية الحديثة في تحصيل الرسوم والمستحقات الحكومية، وإنهاء أي وسيلة ورقية يدوية مستخدمة لذلك، بل وإنهاء العمل بالمدفوعات النقدية، سواء كانت رسوما أو رواتب أو غيرها، بما في ذلك إنهاء عمل الخزائن والصناديق، والاستعاضة عنها بخزائن وصناديق البنوك التي توجد فروعها في كل مكان.

ومن شأن ذلك أن يحقق الأمان والطمأنينة على الأموال، ويحول دون تداول النقد في أيدي الموظفين، أو بقائه في الصناديق الحكومية، عرضة للسطو والسرقة .

٦- تسريع إجراءات تعميم الحكومة الإلكترونية فيما يتصل بالخدمات التي تتطلب استخدام نماذج معينة تملأ باليد، ووضع النماذج المطلوبة عبر الوسائل الحديثة للتقنية مثل المواقع الإلكترونية للأجهزة الحكومية ليتم استخدامها من قبل المستفيدين، وتقديمها من خلال تلك المواقع، مع توفير إمكانية متابعتها ومعرفة ما يتم عليها.

وإفادة المستفيد من خلال المواقع ذاتها، على أن فائدة ذلك لا تقتصر على الحد من الأعمال اليدوية وتقليل فرص الفساد، بل إن فيه تقليلا للمراجعين وإراحة لهم من مشقة الانتقال لمراجعة الدوائر الحكومية، وهو ما ينعكس إيجاباً على الحركة والزحام في الشوارع والمدن .

٧- تفعيل الاستفادة من وسيلة الاتصالات الهاتفية، والاقسام الإلكترونية

لدى الدوائر الحكومية، في متابعة مصالح الناس ومعاملاتهم، وعدم الاكتفاء بالرد الآلي، وافتراض معرفة المتصل بتحويلات القسم أو الأقسام التي يرغب الاتصال بها، مع تطوير هذه الأجهزة بحيث يتمكن المتصل من الاستعانة بها لمعرفة الإجراء الذي اتخذ على معاملته، وهذا من شأنه رفع كفاءة أداء الدوائر، وتقليل عدد المراجعين، وإراحة المواطنين.

تفعيل دور المنظمات الدولية :

كما يمكن الاستعانة ببعض المنظمات الدولية التي من شأنها تقديم المعونات لمؤازرة الإصلاحات الديمقراطية، وإقامة اقتصاديات أكثر قدرة على المنافسة والأخذ بتوجيه إداري أفضل ومن هذه المنظمات منظمة الشفافية الدولية .

تفعيل دور الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد عالمياً :-

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد على نطاق عالمي وهي:-

١ . منظمة الأمم المتحدة :-

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٤ وقد انضمت إليها كثير من دول العالم .

٢ . البنك الدولي :-

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

٣. صندوق النقد الدولي :-

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية .

٤ . منظمة الثقافة العالمية :-

أنشأت هذه المنظمة سنة ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية .

المطلب الثاني

علاج الفساد في الاقتصاد الإسلامي

يقوم علاج الفساد في الإسلام على مجموعة من الأسس والمعايير الاقتصادية ، لعل أهمها :-

(١) حسن الاختيار في التعيين، أو ما يمكن أن نطلق عليه معايير التخصيص الأمثل للموارد البشرية، .. يقول تعالى " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين" (١٠١).

وقال الله تعالى " قال اجعلنى على خزآئن الأرض إنى حفيظ عليم " (١٠٢).

(٢) ومن السنة هناك الكثير من الأحاديث التي يصعب سردها هنا فهي

---

[101]) القصص الآية – ٢٦

[102]) يوسف الآيه ٥٥ .

أكثر من أن تحصى .

فعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : فضربني بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها (١٠٣) .

ومن هذا الحديث يتضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قصد بالأمانة المتطلبات الأساسية والحد الأدنى من كفاءة الأداء ، والمهارات الذهنية والعقلية التي تتطلبها الوظيفة التي طلب الصحابي أن تسند إليه.

ولما كان الرسول عليه السلام ببعد نظره وجد أن المهارات والقدرات الذهنية والاستعداد النفسي والعقلي غير متوافرة لدى هذا الصحابي فإنه قال له " إنك أمرؤ ضعيف" بمعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقصد أن ما لدى هذا الصحابي من مهارات وقدرات أقل نسبياً مما تتطلبه الوظيفة العامة، فكان الرسول عليه الصلاة والسلام – ببعد نظره – يعطي تقديراً خاصاً للموارد النادرة نسبياً، وأنه كاز حريصًا على استغلال هذه الموارد أفضل استغلال ممكن ، وهذا من شأنه تحقيق المجتمع الإسلامي لأعلى إنتاجية ممكنة.

فإذا افترضنا– جدلاً – أنه عليه الصلاة والسلام أخذته جوانب العطف والشفقة في تولية الوظائف والمهام، وتغاضى عن جانب المهارات والقدرات المتوافرة لدى الأفراد المختلفين، فإن الأمر سينتهي به إلى وضع بعض الأفراد في وظائف تتطلب مهارات وقدرات أكثر مما لديهم .

مما يعني أن هؤلاء الأفراد سيقومون بأداء بعض الجوانب

---

[103]) صحيح مسلم بشرح النووي. ج١٢ ص٢٠٩ .

الوظيفية ومهامها التي تتفق مع مهاراتهم، والبعض الآخر من جانب الوظيفة لن يقوموا بأدائه لعدم توفر المهارات اللازمة لهذا الأداء.

وحيث أن عدم أداء هذا الجزء من الوظيفة يضيع على المجتمع الإسلامي جني مكاسب هذا الأداء، فإن المنفعة الاجتماعية لن تكون عند حدها الأقصى ، ومن هنا يكون هذا المجتمع معظماً للمنفعة.

وحيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قدر مهارات وقدرات هذا الصحابي تقديراً صحيحاً، مما يعني أنه عليه السلام كان حريصاً على استثمار القدرات والمهارات البشرية لدى أفراد المجتمع الإسلامي بطريقة صحيحة، مما يجعلنا نستنتج أن المجتمع الذي يأخذ بأفعال وأقوال وتصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم يتميز بالتخصيص الأمثل للموارد البشرية ويمكن أن نسمي هذا المجتمع " بالمجتمع الإسلامي الكفء" .

ولما كان المجتمع الإسلامي الكفء يحقق التخصيص الأمثل للموارد، فإن انحراف المجتمع الإسلامي الفعلي عن المجتمع الإسلامي الكفء هو الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج عن مستوى الإنتاجية المتحقق في ظل التخصيص الأمثل للموارد للمجتمع الكفء.

وبمقدار انحراف المجتمعات الإسلامية عن المجتمع الإسلامي الكفء يكون انحراف الناتج القومي المحتمل . وهذا الانحراف ينجم عن التصرفات السلوكية المنحرفة عن السلوك الإسلامي الرشيد ، وينجم عن

التصرفات السلوكية المنحرفة انتشار المحاباة والمجاملة في إسناد الوظائف وتخصيص الموارد وتوزيع الدخول (١٠٤).

وعن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليع وسلم قال:(الغزو غزوان : فأما من إبتغى وجه الله وأطاع الإمام وأنفق الكريم-أى كرائم الأموال-وإجتنب الفساد فإن نومه وبتهته أجر كله،وأما من غزا رياء وسمعه وعصى الإمام وأفسد فى الأرض فإنه لا يرجع بالكفاف)(١٠٥)

وعن بن عباس – رضى الله عنهما – عن النبى صلى الله عليه وسلم قال (من تمسك بسنتى ثم فساد امتى فله أجر مائه شهيد) (١٠٦).

وقد ساد المجتمع الإسلامي الكفء في عهد الخلفاء الراشدين أيضًا فلم يؤثر عنهم المحاباة والمجاملة، كما لم يؤثر عنهم الإسراف في استخدام موارد المجتمع الإسلامي، بل إن الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع كانت تخصص في أفضل استخداماتها لصالح المجتمع ككل .

ولهذا حققت الدولة الإسلامية في عهودها الأولى معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في المجالات الاقتصادية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية .

(٢) ومن المعايير الهامة التي يقرها الإسلام المبدأ الاقتصادي الذي يقرر

---

104) ويعرب الباحث عن دهشته من أن تفشي الرشوة، وانتشار الفساد، في كثير من البلدان لا تؤدي، رغم ما تسببه من ضيق وغضب شعبي، لأي رد فعل من جانب تلك الشعوب لتغيير الأوضاع. بل إن العكس تماما هو الذي يحدث حيث تميل تلك الشعوب إلى التعايش مع الفساد، وهو ما يساعد على إطالة عمر الكثير من الأنظمة الفاسدة في المنطقة .

105) أ خرجه الإمام النسائى فى السنن الكبرى – جزء ٤ ص٤٣٣ –حديث رقم ٧٨١٨ ،جزء خامس ص٢٢٣ حديث رقم ٨٧٣٠ ، تحقيق ا د عبد الغفار سليمان البندارى ، سيد كسروى حسن –دار الكتب العلميه – بيروت – الطبعه الإولى عام١٤١١ – ١٩٩١ م .

106) مجمع الزوائد للهيثمى ج ٧ ص٢٧٨ ، دار الريان للتراث بمصر .

المساواة بين الأجر والإنتاجية، حتى لا يكون هناك إثراء بلا سبب، ولا يكون هناك غبناً في الأجر، وهي من صور الفساد في المجتمعات المعاصرة فعندما يعرف الفرد مقدماً أن الأجر الذي سيتقاضاه ، يعادل إنتاجيته الحقيقية (الإنتاج الحدي النقدي/ مستوى الأسعار أو سعر المنتج الذي يساهم فيه) فإن جهده واهتمامه سينصرف إلى زيادة إنتاجيته بهدف زيادة أجره .

وإذا اختل هذا المبدأ فإن الحرص على الحصول على المال من مصدر آخر غير العمل سيزيد وسيشتهر حصول الأفراد على دخول لا تستند إلى العمل ، ولهذا فإن الإسلام أقر مبدأ المحاسبة للعمال وسؤالهم عن مصدر هذا المال حيث أن ثروة الفرد في الإسلام إما أن تأتي من الإرث أو مدخراته المتراكمة او العمل .

وكان النبى عليه الصلاة و السلام يحاسب عماله ويناقشهم ، فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه استعمل رجلاً على الصدقة فلما جاء قال هذا لكم وهذا أهدى إلى فقام عليه السلام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه وقال:

" ما بال العامل نبعثه فيجيء فيقول هذا لكم وهذا أهدى إلى ألا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أيهدي له أم لا ، لا يأتي أحد منكم بشئ من ذلك إلا جاء به يوم القيامة إن كان بعيراً فله رغاء أو بقرة فلها خوار أو شاة .. اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت "(١٠٧)

وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه – وهو خليفة – يحاسب الولاة حساباً شديداً ، فيحصى ثروتهم قبل العمل وأثناء العمل

---

[107]) سنن أبي داود . جـ٣ ص١٣٥ .

فإذا ظهرت زيادة غير مبررة بسبب غير مشروع أخذها منهم وردها إلى بيت المال.

وقد أكدت هذه المبادئ السابقة أيضاً وصية الإمام على بن أبي طالب رضي الله عنه لأحد عماله حيث قال له " ثم أنظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً ولا تولهم محاباة أو أثره فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة .

وتوخ فيهم أهل التجربة والحياء .. فإنهم أكرم أخلاقاً وأصح أعراضاً وأقل في المطامع إشراقاً وأبلغ في عواقب الأمور نظراً .. ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغني لهم عن تناول ما تحت أيديهم وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو تلموا أمانتك ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية (١٠٨).

(٤) فإذا ما أضيف إلى ذلك الرقابة الداخلية لدى المسلم ، والمتمثلة في ضميره الحي المرتبط بالله عز وجل في كل أموره الظاهرة والباطنة وإدراكه التام لرقابة الله عز وجل له في السر والعلن، كما قال تعالى: "أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون".(١٠٩) ، وقوله تعالى أيضاً:"وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور" (١١٠).

108) نهج البلاغة ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، ص ٦٣٤ .

109) الزخرف الآية ٨٠ .

110) الملك الآية (١٣)

فإن هذا يدفع المسلم إلى البعد عن الممارسات الفسادية أيا كان نوعها ، وإن غاب عن أعين الناس أو أعين السلطة وأجهزة الأمن، لأنه يدرك أنه مراقب من خالقه محاسب على أعماله السرية والجهرية وعليه فإن هذه الرقابة تعتبر أسلوبا وقائيا هاماً في النظام الإسلامي لمكافحة الفساد، وهذا ما لم تركز عليه السياسات الوضعية .

المطلب الثالث

الاصلاحات الدولية الواجب إتباعها لمعالجة ظاهرة الفساد

نرى هنا أنه يجب اتخاذ مجموعه من الاصلاحات الدوليـه لمحاصـرة الفساد تتمثل فى الأتى :

(١) مساندة الاجراءات الدولية التى تتخذ لمحاربة ظاهرة الفساد [١١١]

منها تفعيل دورمنظمة الشفافية الدولية وإيجاد صيغه لجعل توصياتها فى التقارير التى تصدرها ملزمه للدول والهيئات الدولية .

ونقترح إدماجها من ضمن هيئات الامم المتحده ، والمعروف كما سبق أن ذكرنا أنها منظمة غير حكومية مقرها برلين و إنشئت فى عام ١٩٩٣ لمكافحة الفساد الدولى ، وفى أقل من أربع سنوات من هذا التاريخ اقامت المنظمة شبكة تضم أكثر من ٦٠ فرعاً وطنياً فى كافة انحاء العالم.

ومن المنظمات الدولية ــ الحكومية وغير الحكومية ــ التى تولى هذه القضية اهتماماً كبيراً الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغرفة

[111]) انظر كيمبرلى آن إليوت – كتاب الفساد والاقتصاد العالمى – ترجمة محمد جمال إمام – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨ – ص 12، 13 .

التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادى العالمى والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

(٢) تدعيم الثورة الحالية المناهضة للفساد حيث أنها استمرار لازمة اكتساب المشروعية المستمرة التى اصبحت الفكرة الدالة المتكررة فى السياسات العالمية ، على اعتبار أن من أكثر الديمقراطيات تقدماً إلى أكثر الدول قمعاً ، أخذ توازن القوى مابين القادة والجماهير يتحول ولايزال يتحول لصالح أساليب الحكم المفتوحة والديمقراطية ، والقوى الدافعة وراء هذه التغييرات هى الوفرة والتعليم المتناميان وظهور عصر المعلومات ، فتزايد توافر المعلومات واستهلاكها على النطاق العالمى ، والتأثير المزدهر لوسائط الإعلام والتغييرات التكنولوجية التى تعطى للمعرفة والمعلومات مكان الصدارة فى الحياة الاقتصادية ساهمت كلها فى ظهور بيئة ثرية بالمعلومات يضطر فيها القادة شاءوا أم أبو إلى تقديم حساب عام كامل عن تصرفاتهم .

وقد أصبح الاستمرار فى التلاعب الخفى أو اللئيم بالحقائق ـــ وهو حجر الأساس فى الحكم السلطوى والشمولى ـــ صعباً بدرجة متزايدة فى العصر الحالى التى تزيد فيه الشفافية على الدوام إذا أخذ الناس يعربون فى كل مكان تقريباً ، وقد تسلحوا بالمعلومات عن مقتهم للأنشطة السرية التقليدية التى تمارسها النخب المترسخة الفاسدة أو ينقلون سخطهم هذا إلى الشوارع وإلى صناديق الانتخابات حيثما أمكن .

(٣) الاستفادة من الثورة العالمية فى الاتصالات والمعلومات والتي لم تجعل المحافظة على السرية أمراً شاقاً بل جعلت كثير من الحكومات مضطرة إلى أن تكون أكثر استجابة لجمهور عالمى مؤثر من(المستثمرون

والصحفيون والسياسيون والهيئات المتعددة الأطراف المحلية والدولية) ، والرأى العام الدولى بصفة عامة .

(4) من المهم بمكان أن نأخذ فى اعتبارنا ونحن نقوم بإصلاح الفساد المترتب على الرشوة أن ندرك بأن السبيل الكفء لمكافحة الرشوة ليس منفصلاً عن أمور إصلاحية مطلوبة أيضاً ، فالرشوة إن كان رقابتها مكلفة إلا أن ذلك لايمنع أو يحول دون أن نأخذ فى الاعتبار أن مكافحة الفساد ليس هدفاً فى حد ذاته ، ذلك أن النضال ضد الانحراف الوظيفى جزء من هدف اوسع نطاقاً يتعلق بإيجاد حكومة أكثر فعالية ، ذلك أن الأمر لايتعلق بالاهتمام بمكافحة الفساد فى حد ذاته وفقط ، بل بمكافحة آثاره الضارة أيضاً على التنمية والمجتمع ذلك لأن الفساد عندما يكون واسع الانتشار فذلك علامة على حدوث أخطاء ما فى العلاقة بين الدولة والمجتمع .

ففى دراسة حديثة للبنك الدولى ثبت أن تقنيين الفساد وتحقيق الشفافية يمكنها ان يزيد رواتب المواظفين بنسبة ٤٠٠% ، وتقول الدراسة أنه لوتم حصر الاموال المستخدمة فى صور الفساد المختلفة وتقنينها فى شكل رسوم مدفوعة عند تقديم الخدمة لامكن للحكومات من خلال جمع هذه الحصيلة زيادة رواتب الموظفيين بنسبة ٤٠٠% .[١١٢]

مع وضع القواعد والمعايير والتشريعات التى تضمن حصول كل مواطن على الخدمة او مايستحق وفق قواعد محددة وفى فترة زمنية معروفة مقدماً.

---

(112)36- world Bank. 1997b.op cit p 33 .

وأشارات الدراسة إلى أن الرشوة تعتبر من أكثر أوجه الفساد انتشاراً فى الدول النامية علاوة على سوء استخدام السلطة من قبل الفرد او المؤسسة، و لفتت إلى أنه من العواقب المترتبة على الفساد زيادة تكلفة المشروعات وحرمان الشركات من المنافسة وهروب المستثمرين وفقدان الثقة فى القانون .

وكشف الدراسة عن أن الدول الأعلى فى قائمة الفساد هى جزر سليمان وجزر مانواتو فى المحيط الهادى ومالاوى ومولدفا وموريتانيا والنيجر.[١١٣]

وفى رأى البعض أن من العلاجات المقترحة للفساد الاقتصادى ايضا[١١٤]

١- تشجيع إمتناع أرباب الفساد اختياراً عن الإتيان بأى جريمة من جرائم الفساد الاقتصادى لتنمية شعورهم بحرمة ذلك وتأنيب ضميرهم .

٢- قيام ولى الأمر أو من ينوب عنه كالمحتسب مثلاً أو من يماثله حاليًا وهم رجال الضبط القضائى بمراقبة الفساد فى المعاملات التجارية .

٣- التعريض بالمفسد سواء كان تعريضا بالقول أم الفعل .

٤- الإبلاغ عن المفسد إلى السلطات العامة .

٥- العلانية فى تنفيذ عقوبات الفساد الاقتصادى .

٦- توعية الجماهير بمخاطر الفساد الاقتصادى والتحذير منه .

---

113) Swamy, Anand, Stephen Knack, Young Lee, and Omar Azfar. 2001."Gender and Corruption". Journal of Development Economics. 64: 25-55 p

114) د/ اسامة السيد عبد السميع – الفساد الاقتصادى وأثرة على المجتمع – دراسة فقهية مقارنة ــــ دار الجامعه الجديدة – طبعة ٢٠٠٩ – ص ٧١ .

*** ومن العلاجات الضرورية لمحاربة الفساد ايضاً تفعيل دور الاجهزة الرقابية للدولة لضبط حالات الفساد الادارى والاقتصادى مثل:(١١٥)**

١- الجهاز المركزى للمحاسبات .

٢- هيئة الرقابة الإدارية .

٣- الإدارة العامة لمكافحة جرائم الاموال العامة .

٤- الرقابة البرلمانية المتمثله فى اللجان المتخصصة بمجلس الشعب .

٥- إدرة الكسب غير المشروع .

والسؤال الذى يثور الآن هل من الممكن أن نوجد قانون جنائى اقتصادى يمكن من خلاله محاربة وتحجيم الفساد ؟

لقد انقسم الفقه الجنائى إلى فريقين فى مسألة وجود قانون جنائى اقتصادي من عدمه ، حيث ذهب فريق إلى انعدام وجود هذا القانون ، بينما ذهب فريق ثان إلى وجود هذا القانون الذى أصبح ضرورة اجتماعية لمواجهة تزايد العلاقات الاقتصادية بين الدولة والأفراد ، ومن جهة وبين الأفراد وبعضهم البعض من جهة أخرى وذلك على التفصيل التالى(١١٦) :

اولاً:الفقه المنكر لوجود القانون الجنائى الاقتصادى والجرائم الاقتصادية:

أنكر فقهاء القانون الجنائى التقليديين وجود قانون جنائى اقتصادى ، وكذلك وجود مايسمى بالجريمة الاقتصادية تأسيساً على أن هذه الجرائم مصطنعة ابتدعها المشرع لحماية نظامه الاقتصادى ، حيث ان هذه

---

[115]) بلال امين زين الدين – ظاهرة الفساد الإدارى فى الدول العربية والتشريع المقارن –دار الفكر الجامعى – طبعة ٢٠٠٩ ص ٤٧١ .

[116]) ا.د/ منتصر سعيد حمودة – الجرائم الاقتصادية – دار الجامعة الجديدة – طبعة ٢٠١٠ – ص ٤٨.

الجرائم الموصوفة بالجرائم الاقتصادية لاتنطوى بذاتها ولاتمس القيم والاخلاق الاجتماعية فى المجتمع مثل الوضع فى الجرائم التقليدية الأخرى(١١٧).

ثانيا:الفقه المؤيد لوجود القانون الجنائى الاقتصادى والجرائم الاقتصادية:

بينما يذهب غالبية الفقه الجنائى المعاصر إلى القول بوجود قانون جنائى اقتصادى وبوجود جرائم اقتصادية حيث بات هذا القانون وتلك الجرائم حقيقية ملموسة فى حياتنا اليومية المعاصرة .

ويهدف هذا القانون إلى حماية السياسة الاقتصادية للدولة سواء كانت هذه الدولة متدخلة فى معظم أو أغلب عناصر الانتاج والإستهلاك ، أم كانت فقط دولة حارسة لاتتدخل فى هذه العناصر تاركة الأمر لإقتصاديات

واليات السوق الحر الذى تحكمه قواعد العرض والطلب وحظر الاحتكار من أجل توفير مايسمى فى القانون الاقتصادى بقواعد المنافسة الكاملة أو الشاملة .

وقد ساند القضاء الفرنسى هذا الاتجاه الفقهى حيث عرفت الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية عام 1949م القانون الاقتصادى بأنه " كل النصوص الخاصة بتنظيم إنتاج وتوزيع واستهلاك وتداول السلع والخدمات "

وقد ساير المشروع المصرى هذا الاتجاه أيضاً فى مشروع قانون العقوبات المصرى فى المادة 150 منه حيث ورد فيها النص على أن

---

117) أ.د/ محمود محمد مصطفى – الجرائم الاقتصادية – ج١ – ط٢ – مطبعة جامعة القاهرة – الكتاب الجامعى – عام ١٩٧٩ . ص ١٢ .

الجريمة الاقتصادية هى " كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نص على تجريمه فى هذا القانون أو القوانين الخاصة ".

ويجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه الفقهى المؤيد لوجود قانون عقابي اقتصادى ووجود جرائم اقتصادية قد ذكر عدة أمثلة قائمة وموجودة فى كل المجتمعات كنماذج لهذه الجرائم الاقتصادية ، منها الجرائم التموينية والجرائم الضريبية والجرائم الجمركية وجرائم الخروج على القواعد التنظيمية العامة الخاصة بالاكتتاب فى المال العام وجرائم الصرف وجرائم الاحتكار والمنافسة غير المشروعة ،

ولعل مايؤيد هذا الاتجاه هو وجود المحاكم الاقتصادية المشكلة بالقانون رقم 120 لسنة 2008 والمسمى بقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية والصادر فى 22 مايو 2008 والذى بدء العمل به اعتبار من الاول من اكتوبر عام 2008 (١١٨).

- إذاً نخلص مما سبق إلى أن القوانين الجنائية فى كافة الدول تفرد نصوصاً كثيرة لمعالجة الجرائم الاقتصادية وتخصص أبواباً بكاملها فى قانون العقوبات تتناول بالبيان تلك الجرائم والعقوبات الواجب إيقاعها على كل جريمة وتحديد الموظفين العموميين الذين تنطبق عليهم .

وهذا ما اعتمده المشرع المصرى والأردنى - حيث افرد لها قانوناً خاصاً يضم تلك الجرائم - وهذا مافعله ايضاً المشرع الجزائرى حيث تناولها فى القانون رقم ٦-١ المؤرخ فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ والمتعلق

---

118) الجريدة الرسمية – العدد ٢١ تابع فى ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٨ .

بالوقاية من الفساد ومكافحته ، بخلاف ما كانت عليه هذه الجرائم من قبل حيث كانت موزعه في قانون العقوبات الجزائرى .

ويمتاز هذا القانون بأنه مستوحى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة فى ٢٠٠٣/١٠/٣١ ، والتى صادقت عليها الجزائر فى ١٩ ابريل ٢٠٠٤ بموجب المرسوم الرئاسى رقم ٤-١٢٨ (١١٩).

---

[119]) د هنان ملكية – الفساد الادارى – درا الجامعة الجديدة – طبعة ٢٠١٠ – ص ١٢ .

أهم النتائج التى توصلنا إليها من البحث

انتهينا من البحث إلى أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان كافة وعلى الأخص الدول النامية ، وأن لها تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها .

ونتيجة لما لاقته هذه المشكلة من إهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين فإن الامر يتطلب ضروره وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة .

الغرض منها مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لغرض متابعة ومعالجة الفساد المالي والإداري الذي بدأ وما يزال ينخر في جسد الدوله وبشكل واضح ومايتبعه من إعاقة في عملية إعادة هيكلة الإقتصاد و تسريع التنمية الاقتصادية .

وقد تضمن البحث تحديد مفهوم الفساد بصوره المختلفه سواء الإداري والمالي والإقتصادى والإجتماعى وتحديد مظاهره وأسبابه المختلفة والتركيز على الأسباب التى تؤدى إلى إنتشار الفساد وبيان الأثار المترتبه على شيوع وانتشار هذه الظاهره ثم بيان أهم الوسائل المقترحة لعلاج هذه الظاهرة .

وقد توصل الباحث إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لغرض إنشاء ثقافة

النزاهة وحفظ المال العام من خلال تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها والمعالجـــة لتفـــادي عودة المشكلة من خلال اتخاذ قرارات حاسمة الغرض منها مكافحة الفساد والحد منه .

ويمكن تلخيص النتائج التى توصلنا إليها فى الأتى :

1- إنه لايمكن أن ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات أو القوى الدافعة للفساد الاقتصادي.

2- إن للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل في الابعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة .

3- أن التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام إمكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الاموال .

4- أن الآثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب ، فكل فساد يخلق فساداً مضاعفاً للأول ، فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق أثراً سلبياً مضاعفاً يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

فمن المعروف أن المستثمرون من بعض الدول الأجنبيه قد أحجموا عن الإستثمار فى مصر عندما أحسوا من خلال اتصالاتهم الأولية بتفشى الرشوه والمحسوبيه وأساليب الإنحراف المختلفـــه ممـــا يهـــدم الاســـس الاقتصادية السليمة لحسابات مشروعاتهم .

كما أن القول الشائع فى مصر من أن الفساد موجود فى كل بلاد العالم حتى فى الدول المتقدمة ومن ثم فليس غريباً أن يكون موجوداً أيضًا

فى مصر، نرد عليه بأن أحداً لم يقل بأن الفساد سوف يقضى عليه قضاءًا مبرماً بحيث يختفى نهائيا من المجتمع .

فالشر سوف يوجد ما وجد الإنسان على الأرض ، ولكـــن عدم معالجه أسبابه وعدم التصدى له من شأنه أن يؤدى إلى إنتشاره ، وهو ما حدث بالفعل فى مصر ، إذ أصبح الفساد ظاهره عامه توجـــد فـــى كافة القطاعات حتى القطاعات التى كانت قديما فوق مستوى الشبهات(١٢٠) .

وقد تزامن إطلاق مؤتمر مكافحة الفساد فى المنطقة العربية خلال إنعقاده فى الإسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠١٠ بالعاصمة الأردنية مع مبادرة جديدة للنزاهة ومواجهة الفساد مع إعلان منظمة الشفافية الدولية تقريرها لعام ٢٠١٠ الذى أكدت فيه وجود فساد حقيقى فى ٧٥% من الدول التى شملها التقرير (١٧٨ دولة فى العالم) ،وذلك وفقا للمعايير التى وضعتها المنظمة .

ومن ثم فقد جاءت ١٢ دولة عربية فى مرتبة متدنية للغاية من الشفافية ،تعلوها بقليل ٦ دول عربية إخرى بإستثناء قطر والإمارات وسلطنة عمان ، التى إرتفعت فيها نسبة الشفافية ، كما تصدرت الصومال والعراق والسودان واليمن الدول الأكثر فساداً بسب الحروب ، بينما انتشر الفساد فى الدول العربية لغياب الشفافية وإنتشار الرشوة والمحسوبية ووجود خلل قانونى .

---

[120]) ا.د محمد حلمى مراد – الفساد فى قطاع البترول المصرى – دار العارف للنشر – العاشر من رمضان – طبعة ١٩٨٩ ص٥ .

وعلى عكس هؤلاء الفاسدين يقف المــواطن العربــى ضــد الفــساد بأنواعه: الكبير الذى يحدث بين رؤساء الدول والحكومات ورجال الأعمال ، والمتعدد الجنسيات : بين الشركات والعروف بإستغلال السلطة .

وإن كان المواطن نفسه يمارس الفساد الصغير يوميا للحصول على خدمة أو سلعة ، بتقديم رشوة تأخذ مسميات عديدة منها : الخموس فى تونس والكومون فى الجزائر والبلصة فى السودان والدهن فى الخليج والتدويرة فى المغرب والشاى فى مصر .

وحتى لا يصبح الفساد كارثة تهدد الوطن العربى ، المطلوب من الدول العربية سرعة الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية والعربية وتأسيس هيئات للنزاهة والشفافية وإطلاق حرية الإعلام والصحافة لكشف قضايا الفساد والمفسدين ، ووضع قوانين تشجع وتحمى وتكافئ المواطن عند كشفه أو إبلاغه عن عمليات الفساد بعد أن أصبح لسان حاله يقول **لك يوم يا فاسد .**

وإذا كان من المفارقات التي يطرحها موضوع الفساد، أن هناك من يرى أن للفساد نتائج إيجابية، فإلى جانب مسألة تراكم رأس المال ، فإن البعض يرى أن الفساد يقلل من القيود الحكومية ويتجاوز الجمود البيروقراطي تجاه العمليات الاقتصادية والمالية ، وخاصة فيم يتعلق بتسهيل عمليات الاستثمار ، وبالتالي فإن الفساد يمكن أن يحرك عجلة النمو الاقتصادي كما بينا فيما سبق .

فقد ثبت أن هذه الحجة، إنما تأتي لتبرير حالة شاذة وغير أخلاقية، خاصة وأن القيود الحكومية أو البيروقراطية الزائدة، هي حالات يمكن

معالجتها والقضاء عليها، وغالباً ما تنتج عن ممارسات يوجدها الفاسدون أنفسهم، من أجل الحصول على المنافع المالية وتحقيق المكاسب الشخصية.

ومنهم من قال بأن أموال الفساد يمكن أن تستخدم في الاستهلاك أو حتى في الاستثمار، وبذلك يمكن أن تسهم في التنمية، فنقول له هنا، إنه قلما استخدمت هذه الأموال في الاستثمار الإنتاجي، فغالباً ما يطلب المسؤول المرتشي من الشركات وضع عمولاته في حسابات خاصة في الخارج، وما ينفق داخل البلاد غالباً ما ينصرف على الاستهلاك التفاخري وفي إفساد الآخرين .

وقد اشارت التقارير الخاصة بمتابعة الفساد ان أموال الفساد، ساهمت بالفعل في إفساد فئات واسعة من السكان في دول عالم الجنوب، وفي إشاعة نزعة الاستهلاك غير المنتج، وشكلت نزيفاً دائماً للأموال العامة نحو الخارج ، وقد سبق أن بينا أن للفساد أثاراً سلبية على كل من الكفاءة الاقتصادية، والعملية التنموية برمتها.

وذلك من خلال التأثير غير الملائم على كل من الحافز على الاستثمار والأنشطة الإنتاجية ، فضلاً عن الأثر على نوعية وكفاءة المرافق العامة والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل . ولعل أوضح مثال على ذلك ما نجده في القارة الأفريقية ، التي تعد من أغنى قارات العالم بثرواتها الطبيعية.

ولكن مع وجود الفساد وانتشاره وبالطبع إلى جانب عوامل أخرى، أصبح سكانها يعيشون في حالة من الفقر المدقع والبؤس .

و قد ثبت من البحث أيضاً الفساد على هذه النحو، لا يعيق الاستثمار فحسب، وإنما يعيق التنمية أيضاً، ويرفع من كلفتها.

وأصبح من نافل القول، أن المستثمر العربي أو الأجنبي، عندما يريد التوجه نحو بلد ما للاستثمار فإنه يسأل أولاً عن الفساد والروتين والبيروقراطية ، كما يلجأ للإطلاع على تقارير منظمات الشفافية العالمية ذات المصداقية ليعكف على دراساتها ، قبل اتخاذ قراره.

أما المستثمر الذي يهمه الربح السريع والعالي، ويعمل من خلال الأساليب الملتوية، فيسأل عن مفاتيح الفساد ، وعن رجال الأعمال المحليين من أصحاب النفوذ والحظوة الذين يستطيعون تحرير الصفقات بسهولة ويسر .

وفي الحقيقة فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين ضريبة إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية، تحكمية، وذات كلفة عالية جداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهناك كلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم، كما أن هناك كلفة المفاوضات إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة .

ويضاف على كل ذلك تكلفة الوقت ، فهناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة العارضة والمشروع الحكومي .

فعلى سبيل المثال، أجري مسح عام جرى في أوكرانيا عام 1996، بين أصحاب الشركات التي اعتادت تقديم الرشوة، وجد أن تلك الشركات تستنفد ثلث الوقت مع الموظفين لإقناعهم بالصفقة، وفي مصر قدر الفساد الإداري في قطاع الاتصالات والمواصلات بأنه يستنفد ما بين 20 و 30% من وقت العمل.(١)الموقع الالكترونى : www.transparency.org

والفساد على هذا النحو، يزيد عائدات البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج، فهو يشوه الحافز نحو العمل، إذ يرى الفاسد والمفسد أن صرف الوقت لممارسة الفساد، أكثر ريعية من العمل المنتج ، مما يغريهم بالاتجاه نحو الأعمال التي تدر ريعاً سريعاً، مما يؤثر في النهاية سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

ويمكننا إضافة العناصر السلبية التالية على النتائج الاقتصادية للفساد :

اولاً: يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة ، ونلاحظ ذلك خاصة في حالتي التهرب الضريبي. وزيادة نسبة الهدر والسرعة والضياع في المشروعات العامة .

ثانياً: يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها، ومن جودة البضائع والسلع، ونلاحظ ذلك، خاصة في معرض إرساء المناقصات على الموردين الأقل كفاءة، حيث غالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد،

ثالثا: يشوه الفساد تركيب النفقات العامة فالمسؤول الحكومي الفاسد يتجه إلى إقامة المشروعات الكبيرة، والتجديد الدائم لمشاريع تهدر المال العام ، والمعروف أن هذه المشروعات تحمل موزانة الدولة قسماً هاماً من إيراداتها ، وهي ضرورية بلا شك لكن أن تتم ضمن نظام دقيق ورقابة وشفافية .

فإذا ما تسرب إليها الفساد فإن معنى هذا حجب نسبة عالية من الإنفاق العام عن مجالات مطلوبة وتهم المجتمع بكامله، كالصحة والتعليم وتنمية الموارد البشرية .

رابعاً : يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد ، وذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق .

ومن ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على المصارف والمستشفيات والأسواق وغيرها، ويشوه ذلك بدوره الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وتوفير الحماية لحقوق الملكية.

كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة ، كما في ميادين جباية الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها .

خامساً: ومما لا شك فيه أن إجراءات التوظيف والترقية والتعيين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، إذا ما قامت على أساس من المحسوبية أو الرشوة ، فإنها ستؤدي حتما إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأداء وتشويه سوق العمل .

سادساً: يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل ، فالفساد إذا ما شاع في المجتمع فإنه سيؤدي إلى تقليل فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود غير المدعومين في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف ومن فرص الترفع والتقدم الوظيفي .

إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً، و يحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق

العالم الفقيرة ، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة .

سابعاً : ومن النتائج المقلقة للفساد، أنه يعمل على إعاقة التطور والتحديث، ويعمل على تعميم ثقافة الفساد ، فالمسؤول الحكومي وشريكه أي الراشي والمرتشي يجهدان في إبقاء الحال على ما هي، ويحولان دون تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين والمؤسسات .

إن ثقافة الفساد ، إذا ما شاعت ، تعتبر أن الرشوة أمر طبيعي، لا بل هي حق، أو أنها اقتسام لمغانم، وأنها في جميع الحالات ستدفع، ووصل الأمر، نتيجة لانخفاض أجور العاملين، أن اعتبر البعض الرشوة بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج. والبعض يدفع الرشوة على أنها زكاة.

وهذا النوع من الثقافة، خطر على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد فيما بينهم، وفيما بين المجتمع والأفراد والدولة ، لأنها تزعزع الثقة بالدولة، وتسبب تكلفة اقتصادية /أخلاقية / سياسية، للدولة والمجتمع ، إذ يصبح كل شيء مباحاً، طالما أنه يشترى بالمال، وطالما يوجد بين الناس من هو قادر على الدفع، وطالما بقي في المجتمع من هو بحاجة، أو أنه يطمح للحصول على الأكثر .

واخيراً فقد أصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها. إضافة إلى ذلك ، فإن تبني معظم الهيئات الدولية معالجة هذه المسألة ضمن برامج عملها، قد أدى إلى تجذير وترسيخ الفكرة عالمياً.

وضمن هذا الإطار، تم لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية، توقيع معاهدة تُعنى بمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣م... وتمثل هذه الاتفاقية (آلية دولية لرعاية التعاون الأممي على النهوض بهذه المهمة) .

ويؤكد الكثير من الباحثين المتخصصين في شؤون الفساد أن الفساد الأكثر ضراوةً في مختلف الدول هو ما يسمى ب(الفساد الكبير) Grand Corruption أو (اقتناص الدولة) State Capture وهو ذلك الفساد الذي يصيب المستويات والأجهزة العليا في الدول، مع تسخير النخب لخدمة أهداف تلك الأجهزة والشخصيات النافذة، وقد يترتب على استشراء الفساد في بعض الدول العربية (تدويل) عملية مكافحة الفساد وبرامج الإصلاح، عبر تدخلات هيئات دولية أو التدويل الإعلامي لبعض قضايا الفساد؛ أي الوصول إلى حالة(انكشاف المستور من الفساد)!.[١٢١] .

---

[121]) عامر خياط المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، في كتاب حديث أصدرته المنظمة (المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٦، ص ٤٧).

التوصيات

١- ضروره إجراء عدد من الإصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات .

٢- إصلاح الخدمة المدنية والاصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الأداء .

٣- تفعيل القواعد التنظيمية الحاكمة للشفافية والإنضباط والإلتـــزام في عمل الجهاز الإدارى وخاصة فى إدارات الجمارك و الضرائب والإدارة المحلية .

٤- الاهتمام بتعديل وتطوير قوانين المزايدات والعطاءات والمناقصات والقضاء على الثغرات التى ينفذ منها الفاسدون .

٥- الاهتمام بالأخذ بنظام الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة لمحاصرة الفساد .

٥- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، بما في ذلك وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الاخرى التى تراقب مظاهر الفساد وتحاصره .

٧- حماية أموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد عن تلك الأموال.

٨- كسب الشركات المتعدية الجنسية الى صفوف الجهود الإصلاحية من خلال التركيز على تقليص رغباتها في دفع الرشاوي .

٩- تكاتف الدول والهيئات الدوليه فى تفعيل طرق محاربه الفساد وأن يتم تحويلها الى خطط تفصيلية لمساعدة حكومات الدول في معالجة الفساد وحسب ظروف كل بلد ودرجة تأثره بالمشكلة ، وعلى اساس ذلك تقدم المنظمات الدولية مساعداتها الفنية والمالية في هذا المجال .

١٠ - وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة ، حيث أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام .

١١ - إعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والتعليم لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية .

١٢ -إنشاء و تفعيل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية وإعطائها السلطة والإستقلال فى ممارسه اعمالها .

١٣ . إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة وتشديد العقوبات على مرتكبى الفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم .

١٤ - إنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط بمجلس الشعب أو برئاسة الوزراء ، أو بوزارة العدل مباشرة تحت إشراف هيئات قضائية مستقلة .

١٥- تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم دون الحصول على إذن من أى جهة .

١٦ - بالنسبة للوظائف العليا والهامة نقترح عند الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين أن يتم ذلك من هيئات مستقلة لها معايير موضوعية فى الاختيار أهمها الكفاءة والعلم والخبره والنزاهة .

١٧- خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من الحزب أو الطائفة إلى الأمة والدولة .

١٨- وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية ، وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لتجميد إلغاء خطط مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد .

١٩ - استخدام الطرق الفعالة للحد من ظاهرة تسهيل تهريب الأموال التي تتبعها الشبكات العالمية وعصابات المافيا لتقدير استثماراتها المشبوهة التي تقوم بتحويلها إلى الخارج عن طريق تبيض أموالها والوقوف بحزم ضد تبيض هذه الأموال .

٢٠ - التحفيز على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب كإعطاء مكافآت سخية لمن يكشف عن حالات الفساد أويساعد فى محاصرتها .

٢١- التعاون مع دول الجوار في ضبط الحدود لمنع التهريب والتجارة بالأسلحة وبالمخدرات وبالبشر وغير ذلك .

٢٢ – ترسيخ الديمقراطية التي إذا نضجت ستلغي المركزيــة أو الفساد الناتج عنها .

٢٣ – تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها ومعالجته والوقاية من عودته مــن خــلال اتخــاذ القرارات الحاسمة .

٢٥- وكذلك العمل على تشكيل لجنة عليا مستقلة لمكافحة الفــساد من خلال الصلاحيات التي تمنح لها وكذلك الاختبار الــصحيح لأعــضاء اللجنة (خارج نطاق السلطة التنفيذية) ، وأن يكون لها استقلال وتقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة وبشكل مباشر وليست خاضعة لأي جهة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية .

٢٦- وكذلك العمل على تحقيق العدل واقــتلاع الحرمــان من جذوره باعتباره احد الموارد التي تغذي الفساد الإداري والمالي من خلال (العمل والإنتاج) .

المراجع

اولا :-المراجع العربية :-

1. لمزيد من التفصيل انظر: شيرل جراى ودانيال كوفمان ، " الفساد والتنمية " مجلة التمويل الدولية – ١٩٩٨ – ص ٢٣ .
2. تعود ظاهرة الفساد إلى قديم الأزل ' حتى أنها عرفت وتنبأت بها الملائكة قبل خلق الإنسان ' أذ قالت لله رب العالمين : (أتجعل فيها من يفسد فيها) الأية ٣٠ من سورة البقرة
3. كما وجدت أشارات للفساد فى بعض الأفكار الاقتصادية القديمة ' فقد حرم أفلاطون الملكية على طبقة الحكام كما حرم عليهم الزواج وتكوين عائلات لحمياتهم من الفساد ' ذلك ان إنحراف الحكام إنما يتم بدافع من غريزة حب المال أو الضعف العاطفى تجاه الأقارب ' كما نادى أدم سميث ومن خلفه الكلاسيك بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لأنها فى إعتقادهم متلفة ومفسدة ' إذاً لم تكن هذه الافكار سوى تنبؤات لما سوف يؤدى إليه نشاط الدولة حين يلتقى بالقطاع الخاص من فساد كبير .
4. د طارق محمود عبد السلام – التحليل الاقتصادى للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفى – دار النهضة العربية – طبعة ٢٠٠٥ ص ١٠. ولمزيد من التفصيل جاري فاتح – إصلاح الفساد أم فساد الإصلاح – = مجلة مصر المعاصرة – العدد٤٩١ يوليو ٢٠٠٨ ص ٣٣٥ .
5. روبرت كليتجارد ــ السيطرة على الفساد ــ ترجمة علي حسين حجاج ــ دار البشير للنشر والتوزيع ــ عمان ص٤٦.
6. منظمة الشفافية الدولية : هى منظمة غير حكومية مقرها برلين أنشئت فى عام ١٩٩٣ لمكافحة الفساد الدولى ، وفى أقل من أربع سنوات من هذا التاريخ أقامت المنظمة شبكة تضم

أكثر من ٦٠ فرعاً وطنياً فى كافة أنحاء العالم . جيلليان ديل – اتفاقية مكافحة الفساد فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا – منظمة الشفاقية الدولية –الموقع الالكترونى :

www.transparency.org

٧. منظمة الشفافية الدولية – نظام النزاهة العربى فى مواجهة الفساد – الموقع الاليكترونى www.Icps-lebanon.org:

٨. روبرت كليتجارد – السيطرة على الفساد – مرجع سابق ص ١٢٢.

٩. ياسر خالد بركات الوائلى – الفساد الادارى مفهومه ومظاهره وأسبابه مع إشاره إلى تجربة العراق فى الفساد – مركز المستقبل للدراسات والبحوث –. www.Mesr.net .

١٠. لقد وجد أن مزيدا من الفساد يؤدى إلى نقص فى مستوى التنمية الاقتصادية ، فالدول التى يكثر بها الفساد يقل بها الاستثمارات الاجنبية وبالتالى يؤدى ذلك إلى تدهور مستوى التنمية الاقتصادية . لمزيد من التفصيل انظـر Mauro, Paolo. 1995 . "Corruption and Growth" , Quarterly Journal of Economics . 110 (3): 681-712 .

١١. منظمة الشفاقية الدولية –الموقع الالكترونى : www.transparency.org

١٢. المعجم الوجيز ص ٤٧١ .

١٣. سورة الروم الآية41.

١٤. سورة القصص الآية83 .

١٥. سورة المائدة الآية33 .

١٦. داود عماد الشيخ – الشفافية ومراقبة الفساد – مفهوم الفساد ومعاييره – ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٤ ص١٣٦.

١٧. البقرة من الآية 205 .

١٨. البقرة من الآية 220 .

١٩. الأعراف الآية 56 .

٢٠. البقرة الآية 11-12 .

٢١. تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٦م ص ١٢٤ .

٢٢.مورو ، 1998م ، ص 11 .

٢٣.الأموال ، 2000م ، ص 76.

24.الأموال. العدد 6 سبتمبر ، 2000م ، ص 76.

25.تقرير عن التنمية في العالم، 1996م ، ص 124.

26.مورو،باولو. الفساد ، الأسباب والنتائج - مجلة التمويل والتنمية - مارس 1998م،ص.ص.11 – 13.

27.د. عبد الله بن حاسن الجابري –الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه –

٢٨. منظمة الشفافية الدولية –الموقع الالكترونى : www.transparency.org

٢٩. د. هنان مليكه – جرائم الفساد – دار الجامعة الجديدة – طبعة ٢٠١٠- ص١٣.

٣٠. د/ حسنين المحمدى – الفساد الادارى و لغة المصالح – دار المطبوعات الجامعية – الاسكندارية – طبعة ٢٠٠٨ ص٩٣، ص١٤ .

٣١.ومع تعدد التعاريف المتناولة لمفهوم الفساد، إلا أنه يمكن القول أن الإطار العام للفساد ينحصر في سوء استعمال السلطة أو الوظيفة العامة وتسخيرها لقاء مصالح ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة . د. عبد الله بن حاسن الجابري –الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه – ١ مرجع سابق ص ١٥.

٣٢.ابن خلدون هو عبد الرحمن بن خلدون ، وهو من علماء القرن الرابع عشر الميلادى ،وقد توفى فى سنة ٨٠٨ هجريه وهو مؤرخ وسياسى وفيلسوف وهو واضع علم الإجتماع ومعترف به فى كل الأوساط العالمية وله مقدمه لكتابه المسمى " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذ وى السلطان الأكبر " راجع مقدمة بن خلدون – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت طبعة ١٩٩٣ .

٣٣.لمزيد من التفصيل محمود عبد الفضيل – مفهوم الفساد ومعاييره – ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٤ ص ٨٠.

٣٤.د. هنان مليكه – جرائم الفساد – مرجع سابق - ص١٨.

٣٥. د/ حسنين المحمدى – الفساد الادارى و لغة المصالح – مرجع سابق ص١١ .

36.طواهر محمد التهامى – تأثير الفساد الإقتصادى على النشاط التنموى فى البلاد النامية –

المؤتمر العلمي السادس حول الحكم الراشد ودوره فى التنمية المستديمة – الجمعية الوطنية للاقتصاديين = =الجزائريين ص١٢ – الجزائر ٢٠٠٦.

٣٧. مقالة منشورة على الموقع التالي :

٣٨. بحلول أوائل تسعنيات القرن الماضى كان مايقرب من ٣٧٠٠٠ شركة عبر وطنية تبلغ مبيعاتها على النطاق العالمى مايقرب من ٥,٥ تريليون دولار وتتحكم فى ثلث الأصوال الإنتاجية فى العالم بأكمله، ويرجع فى الوقت الحالى للتجارة البينيه فيما بين وحدات فرعية تابعة لهذه الشركات مايترواح بين ٤٠،٣٠ فى المائة من مجموع التجارة العالمية ، وقيمة مبيعات الشركات التابعة لشركات غير وطنية فى الوقت الحالى أكبر بكثير من قيمة الصادارت العالمية (أنظر تقرير الأونكتاد لعام ١٩٩٤ ص ١٣١) .

٣٩. وقد ذكرت مجلة تايم الأمريكية ان مسئولى تنفيذ القوانين مضطرون اليوم إلى البحث عن الأموال القذرة الطافية على سطح محيطات من المدفوعات غيرالمشروعه ، وهى مهمة صعبة ومضنية فى أحسن الأحوال – سيل من الدولارات القذرة مجلة تايم العدد الصادر – فى 18 ديسمبر 1989)

٤٠. تختلف الدول فيما بينها أختلافاً كبيراً فى نسبة تغلغل الفساد ومستواه ، فقد تكون بعض الصناعات وبعض الدوائر الحكومية فى داخل البلد الواحد شديدة الفساد فى حين قد لايكون البعض الآخر كذلك ، مثلاً يزيد الفساد بنسبة كبيرة فى بعض الوزارات والمصالح الحكومية التى تقوم بجمع الرسوم الجمركية والضرائب وكذلك الأمر بالنسبة لأقسام الشرطة .

٤١. د/ جلال محمدين – مكافحة غسيل الأموال طبقا للقانون الكويتى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى – العدد ٧٤- سبتمبر ٢٠٠٣ – منشورات البنك الصناعى الكويتى سنة ٢٠٠٣ ص٥ .

٤٢. د/ سعيد عبد اللطيف حسن – جرائم غسيل الأموال بين التفسير العلمى والتنظيم القانونى – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٧ – ص ١.

٤٣. العلاقة بين عدم المساواة فى توزيع الدخل والفساد علاقة معقدة ، فمن ناحية قد يؤدى الفساد إلى المزيد من عدم المساواة فى توزيع الدخل ، ومن ناحية اخرى قد يؤدى عدم توزيع الدخل بعدالة إلى مزيد من الفساد . لمزيد من التفصيل حول هذه العلاقة التبادلية

٤٤-وفى نفس المعنى حجازى السيد مرسى – التكاليف الاجتماعية للفساد – لبنان – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد ٢٦٦ – ٢٠٠١/٤ ص٢٢.

٤٥- لمزيد من المعلومات عن تأثير التضخم على الفساد أنظر :

٤٦-صالح البيلى عمر عبد الحى – التحليل الاقتصادى للفساد ' دراسة نظرية – مجلة البحوث التجارية المعاصرة – كلية التجارة – جامعة جنوب الوادى – المجلد ١٣ – العدد ١ ' يونية ١٩٩٩ .

٤٧- د عبد الله الجابري. ، الفساد الاقتصادي - انواعه ، اسبابه ، آثاره ،علاجه ، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي ، ص ٩ .

٤٨- ورقة مناقشة للاستاذة سوزان – أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، تموز ١٩٩٧ ، ص ٣٩-٤٢ .

٤٩- ورقة مناقشة للاستاذة سوزان أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، تموز ١٩٩٧ ، ص ٣٩-٤٢ .

٥٠- مقالة سعد العنزي - وجهة نظر تحليلية في الفساد - مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية - العدد السادس - السنة الثانية - آب ٢٠٠٢ ص ١٠.

٥١- الفساد والاقتصاد العالمي، الفصل الثاني الذي كتبته سوزان روز – أكرمان تحت عنوان " الاقتصاد السياسي للفساد " ، ص ٥٠-٧٢ .ولمزيد من التفصيل يراجع :

٥٢- ستيوارت ارنست – تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد فى اقتصاد عالمى – المجلة الاليكترونية وكالة الإعلام الأمريكية–الفساد والتنمية –واشنطن–١٩٩٨ ص٢.

٥٣-ماركور مارك تى – دور الجمعيات والمجتمع المدنى ووسائل الأعمال فى مواجهة الفساد – مجلة الإصلاح الإقتصادى – العدد التاسع يوليو ٢٠٠٣ ص٤٣.

٥٤- شانغ جن وي Shang-Jin Wei استاذ مساعد للسياسة العامة في كلية كندي الحكومية في جامعة هارفارد ، وزميل أبحاث في كلية الولايات المتحدة والمكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية ، وباحث مساعد في معهد هارفارد للتنمية الدولية . قدم ورقة بعنوان Corruption in Economic Development :Beneficial Grease , Minor Annoyance , or Major Obstacle الى حلقة العمل حول

النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند ، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة ٢٩ حزيران الى ١ تموز عام ١٩٩٨ . وللمزيد يمكن الاطلاع على الموقع التالي :

٥٥-كوفمان ، دانيال وآخرون. الفساد والتنمية . التمويل والتنمية ، مارس 1998م / ص7

٥٦- سمير التنير- الفقر والفساد في العالم العربي - - مكتبة الشروق - بيروت - طبعة ٢٠٠٩ - ص ١١ .

٥٧- **مفردة الفساد** :يمكن أن تكون مفردة الفساد مضللة أحياناً، نظراً إلى حمولتها الأخلاقية، التي توحي بأن أصل الظاهرة يرجع إلى خراب ضمائر بعض الأفراد أو كثير منهم أو حتى كلهم. لكن عند استخدام هذه المفردة ينبغي التركيز على الفساد بوصفه علاقة اجتماعية وسياسية، ويتصل بجملة موازين القوى الاجتماعية وعلاقات الطبقات ونمط التراكم المادي في المجتمع المعني.

٥٨- لمزيد من التفصيل يراجع ا د السيد على شتا – الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل – مكتبه ومطبعه الإشعاع الفنيه – الطبعه الاولى ١٩٩٩ – ص٥ .

٥٩-مجلة الهرام الاقتصادى العدد ١٤١٧ الصادر فى يونيو ١٩٩٦ .

٦٠-الموقع الاليكترونى :www.Icps-lebanon.org

٦١-طواهر محمد التهامى – تأثير الفساد الإقتصادى على النشاط التنموى فى البلاد النامية – المؤتمر العلمي السادس حول الحكم الراشد ودوره فى التنمية المستديمة – الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ص٢٢ – الجزائر ٢٠٠٦.

٦٢- مورو، باولو- الفساد ، الأسباب والنتائج . التمويل والتنمية- مارس 1998م- ص.11 – 13

٦٣-القصص الآية – ٢٦

٦٤-يوسف الأيه ٥٥ .

٦٥-صحيح مسلم بشرح النووي. ج١٢ ص٢٠٩ .

٦٦- ويعرب الباحث عن دهشته من أن تفشي الرشوة، وانتشار الفساد، في كثير من البلدان لا تؤدي، رغم ما تسببه من ضيق وغضب شعبي، لأي رد فعل من جانب تلك

الشعوب لتغيير الأوضاع. بل إن العكس تماما هو الذي يحدث حيث تميل تلك الشعوب إلى التعايش مع الفساد، وهو ما يساعد على إطالة عمر الكثير من الأنظمة الفاسدة في المنطقة .

٦٧- أ خرجه الإمام النسائي فى السنن الكبرى – جزء ٤ ص٤٣٣ –حديث رقم ٧٨١٨ ،جزء خامس ص٢٢٣ حديث رقم ٨٧٣٠ ، تحقيق ا د عبد الغفار سليمان البنــداري ، سيد كسروى حسن –دار الكتب العلميه – بيروت – الطبعه الإولى عام١٤١١–١٩٩١م

٦٨-مجمع الزوائد للهيثمي ج ٧ ص٢٧٨ ، دار الريان للتراث بمصر .

٦٩-سنن أبي داود . جـ٣ ص١٣٥ .

٧٠-نهج البلاغة ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، ص ٦٣٤ .

٧١-الزخرف الآية ٨٠ .

٧٢-الملك الآية (١٣)

٧٣-انظر كيمبرلى آن إليوت – كتاب الفساد والاقتصاد العالمى – ترجمة محمد جمال إمام – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨ – ص 12، 13 .

٧٤- د/ اسامة السيد عبد السميع - الفساد الاقتصادى وأثرة على المجتمع – دراسة فقهية مقارنة ـــ دار الجامعه الجديدة – طبعة ٢٠٠٩ - ص ٧١ .

٧٥- بلال امين زين الدين – ظاهرة الفساد الإدارى فى الدول العربية والتشريع المقارن –دار الفكر الجامعى – طبعة ٢٠٠٩ ص ٤٧١ .

٧٦- ا.د/ منتصر سعيد حمودة – الجرائم الاقتصادية – دار الجامعة الجديدة – طبعة ٢٠١٠ – ص ٤٨.

٧٧- أ.د/ محمود محمد مصطفى – الجرائم الاقتصادية – ج١ – ط٢ – مطبعة جامعة القاهرة – الكتاب الجامعى – عام ١٩٧٩ . ص ١٢ .

٧٨- الجريدة الرسمية – العدد ٢١ تابع فى ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٨ .

٧٩- د هنان ملكية – الفساد الادارى – درا الجامعة الجديدة – طبعة ٢٠١٠ – ص ١٢ .

٨٠-ا.د محمد حلمى مراد – الفساد فى قطاع البترول المصرى – دار العارف للنشر – العاشر من رمضان – طبعة ١٩٨٩ ص٥ .

٨١-عامر خياط المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، في كتاب حديث أصدرته المنظمة (المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٦، ص ٤٧).

ثانيا :- المراجع الأجنبية

1. www.worldbank.org/publisector/anticorrupt/index.cfm.
2. Ie-Ackerman, Susan. 1978. Corruption: A Study in Political Economy. New York: Academic Press.p120.
3. لمزيد من التفصي: (Harry S, and Jakob, D.H 2006. "The Determinants of Corruption, A Literature Survey and New Evidence " EPCS Conference. Turku. Finland. 20-23 April :2-6.
4. (World Bank, 1997 a, Helping Countries Combal Corruption: The Role of the World Bank, Washington Dc, : the World Bank.
5. (World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University
6. http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa24-10-99/namaa.asp
7. Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl
8. Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.
9. (Gould, Jloys, Kolb, W.: dictionaryoofthe social sciences (ed),N.Y., the
10. Free Press, 1969. P. 648 .
11. (Global Dynamic of Corruption , The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption, U.N. ,
12. CICP-3 , Vienna, October 2002, P2 .

13. Senturia, J.J. : Political corruption in E.R.A . Seligman (ed), Encyclopadia of the social Sciences, N.Y., The Macmilan Co., 1931, vol. pp. 448-52 .

14. Bhagwati, Jagdish. 1982. "Directly Unproductive, Profit-Seeking (DUP) Activities." Joumai of Political Economy 90, no. 5 (October):p 988-1002.

15. "Human Capital and Economic Growth." In Policies for Long-R-sr Economic Growth. Federal Reserve Bank of Kansas City.p121.

16. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9

17. pasas , nikos 1994" I cheat therefore I exist ? the Dcci scandal in context " in W . Michael Hoff manet la emerging clobal Business Ethics . west port, ct : Quorum Books p 135 .

18. pose – Ackerman , SMsan .1978 .Corruption:Astudy inpolitieal Economy .new York : Academic press .p.p .44

19. Jahnston . Michael,and Y.Hao.1995. " China,s Smrge of corruption " Jomrnal of Democracy 6 , no .4 (oclober) : 80-94 .

20. Kaufman ,Daniel , and Aleksander Kalberda .1996 . Integration the Unofficial Economy into the Dynamics of post –socialist Economics: A framework of Analyses and Evidence .world bank policy research working paper No1691. washngton : world bank .

21. WORLD bank .1994 . Paraguay: country economic Memorandum .) 50

22. world bank report no 11723 washngton : world bank (22 jane)

23. Scott, J. 1972, Comparative Political Corruption Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall .

24. Di Tella, D. and Braun, M. 2000. " Inflation and Corruption ".A Paper Presented at a Seminar Held in Harvard Business School .
25. http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=article&sid=11979
26. (Khan, M. H, 1996, 'A typology of corrupt transactions in Developing Countries' IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 12-21.
27. (Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April - 1 May.
28. (Little, 1996 . (Little, W., 1996, "Corruption and Democracy in Latin America," IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 64-70.
29. Scott, J. 1972, Comparative Political Corruption, Englewood)[1] Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
30. (Barro, Robert. 1991. "Economic Growth in a Cross-Section of Countries." Economy 98, no. 5, part 2 (October): S103-2 Quarterly Jour-u! of Economics 106, no. 2:p 407-43
31. (Ackerman, Susan, and Andrew Stone. 1996. "The Costs of Corruption for Private Business: Evidence from World Bank Surveys." Manuscript (May).
32. -Ades, Alberto, and Rafael Di Telia. 1994. Competition and Corruption. Institute of Ecorvzer- ics and Statistics Discussion Papers 169. Oxford, UK: University of Oxford.p 101.
33. Mauro, Paolo. 1995. "Corruption and Growth", Quarterly Journal of Economics. 110(3): 681-712.

34. www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

35. Concepts, International Trends and Reform Options. IMF Working Papers 95/91. Washington: International Monetary Fund.

36. Rose – Ackerman, S. 1978, "Corruption: A Study in Political Economy, New-York Academic press 1977 .p123 .

37. Causes and Consequences Ades, A. and R. Di Tella, 1996, "The of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 6-11.

38. World Bank , 1997a World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University.

39. Rose – Ackerman, op cit p 137.

40. Nathaniel H0:Economic Development Through Bureaucrtic Corruption "The America Behavioral scientist 01964, VIII , PP 11.

41. - Abucva, Jose V : The contribtion of nepotijm ,sotjlo and graft to political Development :East center Review 0III , 19660PP045 0

42. Friedrich , Corlj 0political pathology , p04 0

43. Philp, Mark. 1987. "Defining Corruption: An Analysis of the Republican Tradition." Pape- presented to the International Political Science Association research roundtable or political finance and political corruption, 15 May, Bellagio, Italy.

44. Paolo. 1995. "Corruption and Growth." Quarterly Journal of Economics 110, issue 3, .to. 442 (August): 681-712.

45. Dobel, J. Patrick. 1978. "The Corruption of a State." American Political Science Review 72, no. 3 (September): 958-73

46. *Ouma, Stephen. 1991. "Corruption in Public Policy and Its Impact on Development: The Case of Uganda Since 1979." Public Administration and Development 11, no. 5 (September): 473-90.*

47. *Ades, Alberto, and Rafael Di Telia. 1994. Competition and Corruption. Institute of Ecorvzer- ics and Statistics Discussion Papers 169. Oxford, UK: University of Oxford.*

48. *Ades, Alberto, and Rafael Di Telia. 1995. "National Champions and Corruption: Soene Unpleasant Competitiveness Arithmetic." University of Oxford. Photocopy*

49. Kaufman, Daniel, and Aleksander Kaliberda. Op cit .p 7-9

50. Di Telia, D. and Braun, M. 2000. "Inflation and Corruption"

51. A Paper Presented at a Seminar Held in Harvard Business School.

52. Sector Management in Botswana Lessons in Pragmatism. World Bank Staff Working Papers No. 1709. Washington: World Bank

53. *Kameir, E,, and I. Kursany. 1985. "Corruption as the Fifth Factor of Production in the Sudan." Research Report No. 72. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies*

54. Bayley, David H., The Effects of Carruption in adevelpoing. Nation

55. western Political Quarterly, XIX December. 1966. pp. 719-23.

56. *I Bank. 1996. World Debt Tables: External Finance to Developing Countries, vol. 1. Washington: World Bank.*

57. *ak, Isil, and Leila Webster. 1995. Small and Medium Enterprises in Lebanon: A Survey. •Vashington: World Bank, Private Sector Development Department and Industry and Energy Division, Middle East and North Africa Country Department II. Final report 28 January).*

58. *I Bank. 1996. World Debt Tables: External Finance to Developing Countries, vol. 1. Washington: World Bank.*

59. *ak, Isil, and Leila Webster. 1995. Small and Medium Enterprises in Lebanon: A Survey. •Vashington: World Bank, Private Sector Development Department and Industry and Energy Division, Middle East and North Africa Country Department II. Final report 28 January).*

60. *Coolidge, Jacqueline, and Susan Rose-Ackerman. 1996. "Rent-Seeking and Corruption in African Regimes: Theory and Cases." Manuscript (May).*

61. *Andreski, Stanislav. 1968. "Kleptocracy or Corruption as a System of Government jr Africa." In Stanislav Andreski, The African Predicament. New York: Atherton. P211.*

62. Ayittey, George B. N. 1992. Africa Betrayed. New York: St. Martin's Press-p.213.

63. World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University.p .32 .

64. johnston . michael.and y.haa.1995. " chimas smrge of corruption " gomrnal of democracoy no .4 (oclober) : p 80-94 .

65. Shumer, S. M. 1979. "Machiavelli: Republican Politics and Its Corruption." Political Theory, no. 1 (February): 5-34. Sim is, Konstantin M. 1982. USSR: The Corrupt Society. New York: Simon & Schuster.

66. Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.p 45.

67. Little, W., 1996, "Corruption and Democracy in Latin America," IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 64-70.

68. *OECD). 1995a. "Combatting Bribery of Foreign Public Officials in International Transactions: The Role of Taxation (Note by the Secretariat)." Directorate for Financial, Fiscal and Enterprise Affairs. Committee on Fiscal Affairs. Working Party No. 8 on Tax Avoidance anc Evasion of the Committee on Fiscal Affairs. Paris. p 55*)

69. 36- world Bank. 1997b.op cit p 33 .

70. - Swamy, Anand, Stephen Knack, Young Lee, and Omar Azfar. 2001."Gender and Corruption". Journal of Development Economics. 64: 25-55 p

الفهرس



ISBN 978-977-379-172-7
9 789773 791728